الأمم المتحدة S/PV.8551

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٥١

الإثنين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد لويشكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر ويسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد نتسواني
	الصين	السيد ما زاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيددولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/485)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1917915 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/485)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة.

وينضم السيد غريفيث إلى هذه الجلسة عن طريق الفيديو من عمان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/485، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مارتن غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات في عملية السلام اليمنية. تابعت، بدعم ثابت من المجلس، العمل مع كل من حكومة اليمن وحركة أنصار الله على تنفيذ اتفاق ستوكهولم وسبل المضي قدما للتوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع استنادا إلى مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، والنتائج المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بوجه خاص.

وفي الحديدة، على الرغم من التقارير الواردة في وقت سابق اليوم، حافظ الطرفان بشكل عام على خفض أعمال العنف عبر المحافظة خلال ستة أشهر كاملة منذ أن دخل الاتفاق حيز التنفيذ في منتصف كانون الأول/ديسمبر الماضي. واستمر ذلك على الرغم من التأخيرات في تنفيذ الاتفاق بسبب عدد من التحديات والإحباط المرتبط بتلك التحديات، والذي شعرنا به جميعا. خلال الأشهر الخمسة التي سبقت وقف إطلاق النار، أسفر القتال عن سقوط أكثر من ١ ٣٠٠ ضحية من المدنيين في المحافظة. وفي الأشهر الخمسة التي تلت بدء وقف إطلاق النار، انخفض عدد الضحايا من المدنيين بنسبة ٦٨ في المائة. ولكنني، بطبيعة الحال، ما زلت أشعر بقلق بالغ من استمرار أعمال العنف والخسائر في صفوف المدنيين. ومع ذلك، من الواضح أن التهدئة العامة في الحالة ما زالت تعود بالفائدة على سكان المدينة وعلى فرص تحقيق استجابة إنسانية فعالة.

ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، التي أنشئت بموجب الاتفاق، وأعضاؤها من الطرفين واصلت خلال الأشهر الماضية التعاون البناء مع زميلي الفريق مايكل لوليسغارد بشأن خطط المرحلتين الأولى والثانية من عمليات إعادة الانتشار. وهو ما زال يشعر بالتفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق على مرحلتي إعادة الانتشار وفقا لما اتفق عليه الطرفان في ستوكهولم، بما في ذلك ما يتعلق تحديدا بآلية الرصد الثلاثية. وفور تسوية المسائل المعلقة، يمكن البدء في عملية التنفيذ المشترك. فالتنفيذ المشترك يتيح للطرفين إمكانية التحقق الكامل من تنفيذ جميع عناصر إعادة الانتشار، بما في ذلك تلك التي سبق تنفيذها. وأثني على الفريق لوليسغارد لجهوده الدؤوبة في بناء العلاقات والثقة

بين الطرفين طوال مشاركته لضمان فعالية لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وسط ظروف لوجستية وسياسية صعبة.

والجوانب الاقتصادية لاتفاق الحديدة فيما يتعلق بإيرادات الموانئ تتصدر أيضا اهتماماتنا. ويحدوني الأمل في أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك الجوانب سيمكن من دفع رواتب موظفي القطاع العام في محافظة الحديدة وفي جميع أنحاء اليمن. ومن شأن ذلك أن يمثل خطوة هامة إلى الأمام لمنفعة الشعب اليمني. وأجرينا تبادلات إيجابية للغاية مع حكومة اليمن بشأن هذه المسألة، وآمل أن نبني على ما تحقق في اجتماع عمان في الشهر الماضي وأن نعقد مزيدا من المناقشات مع الطرفين في المستقبل القريب.

وأشكر المجلس على دعمه المستمر، الذي كان له عظيم الأثر في تنفيذ اتفاق ستوكهولم منذ بدايته. ويجب على الطرفين اتخاذ الخطوات المقبلة اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم بأكمله، مع كفالة الاحترام الكامل لسيادة اليمن. وأشير إلى مرونة الحكومة اليمنية ودعمها المستمر للاتفاق بكامله واستمرار مشاركتها البناءة في ذلك الصدد. وإنني أتطلع إلى الاستمرار في تعاوني الوثيق مع الرئيس هادي منصور وحكومة اليمن وحركة أنصار الله لدفع عملية تنفيذ الاتفاق قدما. وإذا سمحتم لي، أود أن أطلع الأعضاء على مدى التقدم الذي أحرزه الطرفان بشأن الجوانب المتبقية من الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستكهولم في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وكنا نأمل جميعا أن يفتح بيان التفاهم بشأن تعز، المتفق عليه في ستوكهولم، الباب أمام الطرفين للعمل معا بشأن الطريق قدما لخير المدينة ولتخفيف معاناة مواطنيها. والحالة العسكرية والسياسية في المدينة معقدة وهشة للغاية، مما يضر بالسكان. وما زلت أعمل مع الطرفين لعقد اجتماع للجنة المشتركة المتفق عليها في ستوكهولم لتحديد الطريقة المناسبة للخروج من الحالة الراهنة. وفوائد التخفيف من حدة التوترات وتحسين وصول المعونات الإنسانية ستكون لها أثر ملموس ومباشر وواضح.

وأشعر بخيبة أمل لعدم إحراز تقدم في تنفيذ عمليات تبادل الأسرى والمحتجزين على النحو المتفق عليه قبل اجتماعات ستوكهولم. ذلك في جوهره مسألة إنسانية ستخفف على الأسرى والمحتجزين وتحقق لهم لم الشمل مع أسرهم وأحبائهم. وكما سبق أن أطلعت المجلس، الطرفان عقدا جلسات مثمرة بشأن تفاصيل عمليات تبادل الأسرى في الأشهر الماضية. وأعتقد أنه سيمكن للطرفين، مع التحلي بقدر أكبر من المرونة السياسية، ترجمة تلك المناقشات إلى إجراءات في الميدان. وأعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق تقدم ملموس في تبادل الأسرى سيبين، أكثر من أي مسألة أخرى، مدى جدية الطرفين في بناء الثقة ويمثل بادرة إنسانية مهمة تعكس حسن النوايا. ولكن ذلك لم يحدث بعد، على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي يعمل معها مكتبي عن كثب.

أهيب بالأطراف إعطاء الأولوية لتنفيذ عملية تبادل الأسرى بحسن نية وإبداء المرونة اللازمة لجعلها حقيقة واقعة، من أجل السلام، وربما الأهم من ذلك، من أجل آلاف الأسر اليمنية التي تتوق إلى لم شملها، والتي تشعر بخيبة أمل كبيرة للغاية لأن هذا لم يحدث بعد.

أعرب المجلس مؤخرا عن قلقه إزاء تجدد تصعيد العنف في جميع أنحاء اليمن وشن الهجمات على الهياكل الأساسية المدنية في جنوب المملكة العربية السعودية. ولا بد لي من أن أردد هذه المخاوف، بما في ذلك شن الهجمات الأخيرة بطائرات مسيرة على مطار أبها. وقد حذرت مرارا من أن الحرب يمكن أن تستبعد عملية إحلال السلام من الطاولة، وفي سياق التوترات الإقليمية الأوسع نطاقا، لم تكن قط المخاطر التي تتعرض لها العملية السياسية أكثر وضوحا في أي وقت مضى مما هي عليه

الآن. وبطبيعة الحال، أدعو إلى اتخاذ خطوات لتخفيف حدة التوترات لصالح الشعب اليمني والأمن الإقليمي.

ما برحت أتلقى تأكيدات من حكومة اليمن وجماعة أنصار الله بأنهما لا يزالان يفعلان ذلك، وأن الحل السياسي هو الحل الوحيد لهذا الصراع. وكلما طال أمد الصراع، زادت التحديات والمصاعب الكبرى التي سنواجهها في حسمه وعكس مسار آثاره الرهيبة على الشعب اليمني. إن الحوار المستمر بين الطرفين لتنفيذ اتفاق استكهولم مهم، ولكنه غير كافٍ بالنسبة لأبناء الشعب اليمني. إنهم يريدون أن تنتهي معاناتهم الآن وليس غداً.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة، إن جاز لي ذلك، لأؤكد من جديد التزامي الشخصي والتزام الأمم المتحدة بالسعي إلى عملية سياسية محايدة وشاملة تقوم على الملكية الوطنية والاحترام الكامل لسيادة اليمن واستقلاله، ووحدته وسلامته الإقليمية، كما أكد المجلس ذلك في مناسبات عديدة. إن إنهاء الصراع في اليمن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حل سياسي شامل. ولا تزال فرص التوصل إلى حل وسط متاحة للأطراف، وبدعم من المجلس، ما زلت واثقا من أن الأطراف تستطيع التوصل إلى تسوية شاملة وسلمية للصراع في اليمن.

الرئيس: أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): كل شهر، أُطلع مجلس الأمن على آخر التطورات عن الحالة الإنسانية في اليمن. يصادف اليوم تقديم الإحاطة الخامسة عشرة من الإحاطات الإعلامية التي أقدمها للمجلس، ومنذ عام ٢٠١٥ حتى الآن، سيكون قد استمع إلى تلك الإحاطات الأعضاء الستة والثلاثون في المجلس. إن تجربتي تشبه تماما تلك الشخصية الرئيسية في فيلم من إنتاج هوليوود بعنوان ”يوم خروج جرذ الأرض من جُحره“. وكثيرون ممن في القاعة سيشاهدونه. إنه يجد نفسه محاصرا في دائرة زمنية، ويعيد نفس الكرة مرارا وتكرارا. ويحاول الهرب بشتى الطرق، ولكن من دون طائل. يستيقظ كل صباح ليجد نفسه من حيث بدأ. وهكذا حالي كحال ”يوم خروج جرذ الأرض من جُحره“، تتغير التفاصيل الواردة في إحاطتي الإعلامية أمام المجلس من شهر إلى آخر. غير أن الصورة الأكبر لا تتغير.

أما اليوم فأريد أن أخطو خطوة إلى الوراء وانظر في الدائرة الزمنية التي يبدو أننا نشهدها في اليمن. كيف تطورت هذه الحرب في السنوات الأربع أو الخمس الماضية؟ ما الذي أحدثته؟ ما الذي يمكن أن نتوقعه إن استمرت؟ ماذا نفعل حيال ذلك؟ وما هو المطلوب لمساعدة اليمن على كسر طوق الجمود هذا إلى الأبد؟ اسمحوا لي أن أبدأ بطبيعة الحرب.

منذ البداية، كانت حربا وحشيةً. وتقدر مجموعة رصد مستقلة، وهي مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة، مقتل أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٦. كذلك ما انفك العنف مستمرا بشكل ملحوظ. وقد ينخفض القتال في منطقة ما، كما رأينا مؤخرا في الحديدة مع إبرام اتفاق ستوكهولم، ولكن نراه ينتشر في أماكن أخرى، كما نرى الآن في الضالع، وحجة وتعز.

يوجد اليوم أكثر من ٣٠ خطاً من الخطوط الأمامية الفاعلة في اليمن، أي أكثر من كافية لاستيعاب المقاتلين الذين يُعاد نشرهم من مناطق أهدأ. وفي الواقع، تشير بيانات المشروع إلى أن حوادث النزاع في جميع أنحاء البلاد آخذة في الازدياد في معظمها منذ عام ٢٠١٦. إن العنف في اليمن يزداد، ولا ينخفض. والصراع يزداد سوءا، وليس تحسنا. فقد أدى القتال هذا العام إلى تشريد أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص. في الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠١٨ والربع الأول من هذا العام، تضاعف عدد الحوادث التي نجم عنها مقتل أو جرح أشخاص أكثر من ثلاثة أضعاف. وفي الأيام الأخيرة، شهدنا أيضا زيادة خطيرة

وبغيضة في الهجمات على المملكة العربية السعودية، فضلا عن الضربات الجوية في صنعاء ومناطق أخرى.

بيد أن جميع المعارك لم تؤدِ إلى تحولات كبيرة في السيطرة. واليوم، تعيش الأغلبية العظمى من اليمنيين في مناطق تسيطر عليها أنصار الله وحلفاؤها. وبعد عشرات الآلاف من الضربات الجوية والقذائف، وقذائف الهاون والاشتباكات البرية، لم يتغير الحال منذ عام ٢٠١٦ إلا هامشيا. وبالتالي فإن الحرب ليست وحشية فحسب، بل إنها حرب لا يمكن الفوز بها. ويتفق الجميع على ذلك، على الأقل في بياناتهم العامة، ومع ذلك لا يزال القتال مستمرا. والسؤال التالي هو: إذا لم يغير القتال من الناحية المادية الحقائق العسكرية على أرض الواقع، فما الذي حققه؟

إننا نعطي مجلس الأمن الأرقام كل شهر. يحتاج ٨٠ في المائة من السكان، أي أكثر من ٢٤ مليون نسمة، إلى المساعدة والحماية، بمن فيهم ١٠ ملايين يعتمدون على المعونة الغذائية للبقاء على قيد الحياة. يقع نحو ٦٠٠ حادثة في الشهر تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية المدنية أو تدمرها. لقد تعرض للهجوم في العام الماضي أكثر من ١٠٠ مستشفى ومرفق صحي ومدرسة. ربع الأطفال اليمنيين خارج المدرسة. ولا يزال يوجد أكثر من ٣,٣ مليون شخص مشرد. وقد دُمر الاقتصاد، حيث تقلص بنسبة ٤٠ في المائة أو أكثر.

قد يلمح البعض إلى أن الحرب وحدها ليست مسؤولة عن هذه المأساة. قبل أربع سنوات، كان اليمن بالفعل أفقر بلد في المنطقة، وكان الملايين من الناس يتلقون المساعدات. هذا صحيح، ولكن كان هناك أيضا اقتصاد يعمل. وكانت المؤسسات العامة تقدم الخدمات الأساسية، وكانت الهياكل الأساسية تصل إلى جميع أنحاء البلد. بل حتى كان اليمن يشهد تحسنا في الأمن الغذائي والتغذية.

كل ذلك توقف الآن. واليوم، زادت نسبة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة ٥٠ في المائة عما كانت عليه قبل الحرب. ولأول مرة هذا العام، تؤكد التقييمات وجود جيوب من الظروف الشبيهة بالمجاعة في عشرات الأماكن في جميع أنحاء اليمن. لذلك عندما يسأل الناس عن الأثر الذي يخلفه القتال، الجواب واضح: الموت الذي لا يوصف، والأضرار والدمار؛ والبؤس في البلد؛ والتصدع والتفتت في مجتمعه، باختصار كل ذلك يجعلها أسوأ مأساة إنسانية في العالم.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى السؤال بشأن ما الذي سيحدث إذا استمرت الحرب. هناك إجابتان فوريتان.

أولا، سيموت عدد أكبر بكثير من الناس وستزداد الأحوال سوءا بالنسبة للذين سيظلون على قيد الحياة. ثمة دراسة مستقلة أجرتها مؤخرا جامعة دنفر، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستخدمت كنموذج عالمي للتنبؤ بأثر استمرار النزاع في اليمن. إذا استمر القتال حتى عام ٢٠٢٢، يمكننا أن نتوقع ما يقرب من نصف مليون حالة وفاة إجمالية، بما في ذلك أكثر من ٣٠٠ ألف شخص سيموتون بسبب الجوع، ونقص الرعاية الصحية وغيرها من الأسباب ذات الصلة. وهذا ضعف عدد الأشخاص الذين يموتون كما يتوقع النموذج، إذا توقفت الحرب هذا العام. سنشهد أيضا تراجعا شديدا في وضع الناجين في جميع أنحاء البلد. وسيعاني ربع جميع الأطفال من سوء التغذية، وسيصبح نحو ٤٠ في المائة منهم خارج المدارس. وبوسع أعضاء المجلس أن يتصوروا أكثر مما أستطيع تصوره ما قد يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة الأوسع.

هذا يقودني إلى الإجابة الثانية. سنحتاج إلى عملية إغاثة أكبر حجما وأكثر تكلفة. إن خطة الاستجابة لهذا العام التي تبلغ تكلفتها ٤,٢ مليار دولار، تعتبر الأعظم في العالم بالفعل. وتزيد التكلفة ثلاثة أضعاف عما كنا نحتاجه في عام ٢٠١٥، ولكن إذا لم يتوقف القتال، فإن متطلبات اليوم ستكون جزءا صغيرا مما سنحتاجه لإبقاء الناس على قيد الحياة بعد بضع سنوات من الآن.

قد يتساءل عن حق بعض الناشطين اليمنيين عن سبب إنفاق المجتمع الدولي الكثير من المال في اليمن، بيد أن الأمور تزداد سوءاً. ولسوء الحظ، لا يمكن للمنظمات الإنسانية أن تفعل أكثر من إبقاء الناس على قيد الحياة، وقد نجحنا بشكل معقول في ذلك. في أوائل عام ٢٠١٧، كنا نقدم المساعدات لنحو ٣ ملايين شخص كل شهر. وبعد ذلك بعامين، تبلغ التكلفة الآن أكثر من ١٠ ملايين شخص في الشهر. ومن خلال العمل مع المؤسسات المحلية، تخلصنا من خطر المجاعة في بعض المناطق وأوقفنا أكبر تفش لوباء الكوليرا في العالم وزدنا بشكل كبير عددَ الأطفال الذين تجري معالجتهم ويتم شفاؤهم من سوء التغذية. ولكن مع استمرار النزاع تستمر الظروف الأساسية في التدهور.

فكيف يمكننا الخروج من هذه الحلقة المميتة؟ وما الذي يجب تغييره لكسر هذه الحلقة تماما؟ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حددتُ خمسة إجراءات ذات أولوية لتجنب وقوع كارثة في اليمن. وفي ذلك الوقت، شددتُ على ضرورة اتخاذ كل الخطوات الخمس معا لإحداث تغيير حقيقي. ومن المفيد استعراض ما قطعناه من أشواط فيما يتعلق بتلك الأولويات اليوم.

أولا، قلت إننا بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد وإلى إسكات دوي المدافع وعدم تحليق الطائرات الحربية. وحدث انخفاض في العنف في الحديدة منذ كانون الأول/ديسمبر، ولكن قابل ذلك بشكل أساسي تصاعد النزاع في أماكن أخرى. لقد طفح الكيل. ويجب أيضا على الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني وعدم استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات، سواء أكان هناك وقف لإطلاق النار أم لا.

ثانيا، نحن بحاجة إلى أن تيسر كل الأطراف إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق، على النحو المطلوب مرارا وتكرارا بموجب القانون الدولي الإنساني. فهناك أكثر من ٥ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة، بمن فيهم ٣,٨ ملايين شخص بحاجة ماسة إليها، وهم يعيشون في ٧٥ منطقة يصعب الوصول إليها بسبب العوائق البيروقراطية أو انعدام الأمن أو القيود اللوجستية. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، حالت القيود المفروضة دون إيصال المساعدات الإنسانية إلى أكثر من ١,٥ مليون شخص أو تأخرها عنهم. ويزيد هذا العدد بمقدار نصف مليون شخص عما كان عليه في الشهرين السابقين. ولا تزال العوائق البيروقراطية تمثل مشكلة رئيسية، حيث تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتزيد من المعاناة.

وحتى الآن هذا العام، منعت السلطات التابعة لجماعة أنصار الله ٥٥ مهمة ميدانية للأمم المتحدة أو تسببت في تأخيرها، أي بمعدل ثلاث مهمات في الأسبوع. وتتطلب القيود المفروضة على الرصد والمسائل المتعلقة باستهداف المستفيدين وأشكال التدخل الأخرى التزاما متواصلا.

وعلى الرغم من هذه التحديات، شهدنا بعض التقدم في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، من المشجع أن السلطات التابعة لجماعة أنصار الله أصدرت مؤخرا عددا أكبر من تصاريح الدخول للعاملين في مجال تقديم المعونة. وفي الأسبوع الماضي، أبلغتنا السلطات التابعة لجماعة أنصار الله بأنها تريد منا المضي قدماً في إجراء تقييم فني لناقلة النفط المتهالكة ”صافر“ التي تُستخدم كمرفق عائم للتخزين والتفريغ والتي تحوي ما يقدر بـ ١,١ مليون برميل من النفط قبالة ساحل الحديدة.

وقد وجهتُ انتباه المجلس مرارا وتكرارا إلى المخاطر في هذا الصدد. وإذا انشطرت الناقلة أو انفجرت، يمكن أن نشهد تلوثا على طول ساحل البحر الأحمر. وتبعا للوقت من السنة والتيارات المائية، يمكن أن يصل انسكاب النفط من مضيق باب المندب إلى قناة السويس، وربما حتى مضيق هرمز. وأترك لأعضاء المجلس أن يتصوروا أثر تلك الكارثة على البيئة وعلى خطوط

الملاحة البحرية والاقتصاد العالمي. وفي حالة حدوث تسرب كبير، فإن العالم سيطلب بالتأكيد إجابات من أي جهة كان يمكنها أن تمنع الكارثة ولكنها اختارت عدم القيام بذلك. وفي حال استمرار السلطات التابعة لجماعة أنصار الله في تيسير هذا العمل، يُنتظر أن يتمكن فريق التقييم من الوصول إلى الناقلة ”صافر“ في غضون الأسبوعين المقبلين.

أما الشاغل الرئيسي الآخر بشأن التدخل وإمكانية الوصول، فإنه يتعلق بتحويل مسار المعونة الغذائية. وسأتيح المجال أمام ديفيد بيسلي لإطلاع أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن ذلك.

والأولوية الثالثة التي عرضتها في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8379) هي توفير التمويل الكامل للعملية الإنسانية. فنحن نحتاج، في هذا العام، كما قلت، إلى ٤,٢ بلايين دولار. ولم نتلق حتى الآن سوى ١,١٥ بليون دولار، أو ٢٧ في المائة. وفي شباط/فبراير، سمعنا تعهدات سخية للغاية في جنيف، بلغت ٢,٦ بليون دولار. ونشكر جميع المانحين على كرمهم، ونحن نفهم أن مصدر هذه الأموال هو التبرعات. ولكن عندما يتم قطع التعهدات، فلا بد من الوفاء بها. لقد انقضت الآن أربعة أشهر منذ مؤتمر جنيف. واضطرت منظمة الصحة العالمية بالفعل إلى تعليق المدفوعات إلى العاملين في المجال الصحي وشراء الأدوية والإمدادات الأخرى. كما ستبدأ برامج التلقيح قريبا في التقلص. وهذا يعني أن الناس يموتون بالفعل على نحو شبه مؤكد نتيجة لتلك الثغرات في التمويل. ومن الممكن أن تبدأ البرامج الحيوية الأخرى، بما في ذلك برامج علاج سوء التغذية والوقاية من الكوليرا ودعم النازحين، في إنهاء عملها خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

رابعا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، شددتُ على ضرورة اتخاذ تدابير مستدامة لتعزيز الاقتصاد اليمني. وقد شهدنا بعض التقدم الهام بشأن المسائل الاقتصادية خلال الأشهر الستة الماضية. ونشرت الحكومة مؤخرا أول ميزانية لها منذ عام ٢٠١٥، وأنا أؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تمويلها بالكامل. وآمل أن يقوم المانحون بالشيء ذاته. ودفعت الحكومة مرتبات العاملين في المجال الصحي وبعض موظفي الخدمة المدنية في جميع أنحاء البلد لعدة أشهر متتالية، كما دفعت السلطات التابعة لجماعة أنصار الله المرتبات في بعض المناطق. وفي أيار/مايو، سجلت واردات الأغذية التجارية عبر الحديدة والصليف أعلى مستوياتها خلال ثلاث سنوات وانتعشت واردات الوقود إلى حد كبير في أعقاب أزمة الوقود التي شهدناها في الشهر السابق.

ومع ارتفاع مدفوعات الرواتب وزيادة الواردات، ينبغي أن يكون في جيوب الكثير من اليمنيين المزيد من الأموال وأن يجدوا المزيد من السلع في الأسواق لشرائها. ولكن – وهذه هي النقطة التي يجب التركيز عليها – وعلى غرار الحرب نفسها، فإن التقدم المحرز بشأن مسألة واحدة يمكن أن يحجب الصورة الأكبر. فقد ارتفعت الواردات التجارية عبر الحديدة والصليف في شهر أيار/مايو، ولكنها تتفاوت بشكل كبير من شهر إلى آخر. وكما قلت من قبل، فإننا كثيرا ما نشهد انخفاضا في واردات الوقود في الأشهر التي تزداد فيها واردات الأغذية، والعكس بالعكس. ويشير خط الاتجاه العام، وهو ما يهم حقا، إلى الانخفاض الحاد. فمنذ بدء النزاع، انخفض استيراد الأغذية بنسبة بلغت أكثر من ٤٠ في المائة واستيراد الوقود بنسبة ٧٠ في المائة واستيراد الأدوية بنسبة ٥٠ في المائة.

ولم تدخل تقريبا أي حاويات بضائع تجارية إلى الحديدة أو الصليف منذ أواخر عام ٢٠١٧. وهذا يعني أن كل ما هو ليس طعاما أو وقودا، مثل الأدوية أو الملابس أو مواد الإيواء، يجب أن يذهب إلى مكان آخر. ويمكن إدخال المواد الغذائية والوقود وغير ذلك من السلع عبر عدن والموانئ الأخرى، ولكن نقلها شمالا، حيث يعيش معظم الناس، أمر متزايد الصعوبة وهو يرفع أسعار هذه السلع بصورة تجعلها في غير متناول الكثيرين. ولئن كان

صحيحا أنه يتم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية بصورة أكثر انتظاما، فإن قيمة العملة تتراجع مرة أخرى. إذ يبلغ سعر الدولار الأمريكي الواحد الآن حوالي ٥٦٠ ريالا يمنيا مقابل ٤٠٠ ريالا في نهاية العام الماضي و ٢١٥ ريالا قبل نشوب الأزمة. ولذلك، فإن قيمة أي أموال إضافية موجودة في جيوب اليمنيين هي أقل بكثير، لا سيما وأن جميع البضائع تقريبا يجب استيرادها.

ويتزايد أيضا عدد الأسر التي تحصل على قدر أقل من المساعدة من الأصدقاء وأفراد الأسرة في الخارج. ووفقا للبنك الدولي، فإن اليمنيين الذين يعملون في الخارج، وكلهم تقريبا يعملون في بلدان الخليج، يحوّلون إلى الوطن أكثر من ٣,٣ بلايين دولار في السنة. والتحويلات المالية هي بمثابة شريان حياة لأسرهم. ويقدر بعض الخبراء أن هذه المبالغ تشكل قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي لليمن وأنها تغطي قيمة أكثر من نصف الواردات التجارية. بيد أن السياسات الأكثر صرامة المتعلقة بالعمل تتسبب في ترحيل آلاف العمال اليمنيين شهريا، مما يعني عمليا قطع مصدر دخل الأسرة. ولذلك، لا تزال هناك حاجة أساسية، وفي الواقع متنامية، إلى أن يكون تدفق العملات الأجنبية إلى اليمن منتظما وقابلا للتنبؤ وعند مستوى يتيح للحكومة مواصلة دفع المرتبات والحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

وتتمثل الأولوية الخامسة وهي الأهم في إحراز تقدم حقيقي نحو السلام. ويمثل اتفاق ستوكهولم خطوة مهمة جدا في الاتجاه الصحيح. ولكن، كما سمع أعضاء المجلس للتو من مارتن غريفيث، فإننا معرضون لخطر فقدان الزخم. ويحدوني الأمل في أن يبذل الجميع كل ما في وسعهم للعمل مع مارتن وفريقه من أجل التحرك نحو تحقيق السلام. وقد سبق وأوضحتُ مرة أخرى اليوم عواقب عدم القيام بذلك.

بعد دوامة زمنية متكررة بلا نهاية تقريبا، ينتهي فيلم Groundhog Day (يوم فأر الأرض) نهاية سعيدة. إذ ينجح الشخصية الرئيسية في نهاية المطاف في الخروج من دوامة الزمن ولكن كان السبيل الوحيد لذلك هو تغيير سلوكه تماما. وينتهي الفيلم فيما يشرع شخصيته الرئيسية في بناء مستقبل سلمي ومُرضٍ. وثمة درس هنا نستقيه لنستخدمه في دوامة زمننا كذلك. لن يتغير أي شيء في اليمن ما لم يكن الكل مستعدا للعمل بطريقة مختلفة جدا. والخطوات التي أشرت إليها هي السبيل إلى البدء. وإلا، فيمكن أن يتوقع أعضاء المجلس المزيد مما ظلوا يسمعون خلال السنوات الأربع الماضية: المزيد من القتال؛ والمزيد من الموت؛ والمزيد من التدمير؛ والمزيد من الجوع؛ والمزيد من المرض؛ والمزيد من المناشدات؛ والمزيد من مؤتمرات إعلان التبرعات؛ والمزيد من الإحاطات الإعلامية مثل هذه.

الرئيس: أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيسلي.

السيد بيسلي (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بشكري الخاص على إتاحة هذه الفرصة لي لأكون هنا مع المجلس اليوم. وكذلك أشكر مارتن غريفيث، ومارك لوكوك، اللذين يعملان في الميدان فعلا، وفي جميع أنحاء العالم. ويعمل السيد غريفيث في حالة صعبة للغاية في اليمن. إننا نتواصل ونتعاون وننسق على أساس يومي تماما.

وآمل أن آتي يوما إلى هنا لأقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن أخبار سارة جدا عن انتهاء النزاع أو عن أطفال شِبَاع وأصحاء. وللأسف، فاليوم ليس هو ذلك اليوم. إن الحالة الإنسانية في اليمن مزرية، وعلى الرغم من المعاناة الهائلة لـ ٢٠ مليون يمني ليس لديهم ما يكفي من الغذاء، ما زلنا نواجه مقاومة شرسة لا لشيء إلا لقيامنا بعملنا في إنقاذ حياة الناس.

وقد يذكر أعضاء المجلس أنني تكلمت، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بصوت عال وناقد جدا عن حصار الائتلاف للحديدة والافتقار إلى الأموال المخصصة للأغراض الإنسانية

والدعم لمواجهة عواقب الحرب. وفي ذلك الوقت، أعرب لي الحوثيون عن مدى امتنانهم لأنني عبرت عن ذلك الرأي. وقلت لهم حينها: ”هذا أمر لا علاقة لكم به.“ وقلت إن جل الأمر يتعلق بما هو صحيح وبالواجب والولايتين الإنسانيين لبرنامج الأغذية العالمي المتمثلين في عمل كل ما في وسعنا للوصول إلى المحتاجين ولأن نكون محايدين ونزيهين ومستقلين. وقلت لهم: ”إذا تجاوزتم الحد في يوم من الأيام، فسأتكلم عنكم. لذا، عليكم بفعل الأمر الصحيح.“

واليوم، يحزنني أن أبلغكم أن برنامج الأغذية العالمي يُمنع من إطعام أكثر الناس جوعا في اليمن. فالمساعدة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة يتم تحويل وجهتها في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله على حساب الجوعى من الأطفال والنساء والرجال.

ووأود أن أتوقف للحظة فقط لوصف إحدى مهامنا الرئيسية في برنامج الأغذية العالمي – أي تحديد أشد الفئات احتياجا إلى مساعدتنا. وأينما نعمل، يجب أن نكون قادرين على تحديد الذين يحتاجون إلى المساعدة والتحقق منهم على نحو مستقل. وكذلك يتعين علينا أن نضع نظم رصد تكفل لهؤلاء الأشخاص الحصول على ما يحتاجون إليه حقا من غذاء. فذلك من بين التزاماتنا الأخرى. إن هذه النظم تساعد على كفالة ألا يتمكن الآخرون من حرمان الناس من الغذاء الذي يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة وألا تدعم أغذيتنا أغراضا سياسية. وهذه النظم تحمي الناس الذين نطعمهم وتكفل استيفاء المبادئ الإنسانية الأساسية وأن نكون مسؤولين أمام الجهات المانحة لنا والعالم.

وظللنا في العامين الماضيين، كما في فيلم (يوم جرذ الأرض)، نخطر حركة أنصار الله مرارا وتكرارا أن لدينا شواغل إزاء مقاومتها لعملياتنا المحايدة والمستقلة. إن ما كنا نتكلم عنه ليس مسألة التسجيل فقط. وكما يذكر السيد لوكوك، كنا كذلك نواجه مشاكل في الحصول على المعدات المستوردة وفي الحصول على الموافقة على التأشيرات للموظفين والعديد من المسائل الأخرى. وظللنا نثير هذه المسائل بصورة متكررة، يوما بعد يوم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بدأنا إجراء مفاوضات رسمية مع السلطات في صنعاء للسماح لنا بتحديد الفئات الأكثر تضررا من الجوع ووضعهم على نظام استدلال بيومتري. ولم تسفر أشهر عديدة من المحادثات عن أية نتائج، وبينما ظللنا نتكلم بدون انقطاع، كشفنا في أواخر عام ٢٠١٨، عن أدلة خطيرة بأنه يجري تحويل الأغذية وتوجيهها إلى الأشخاص ذوي النوايا الخبيثة.

وكما أبلغت مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي (انظر S/PV.8404)، فإن الحالة في اليمن كانت ولا تزال كارثية. فقد دمرت سبل كسب الرزق؛ والاقتصاد في حالة خراب. إننا الآن نطعم أكثر من ١٠ ملايين شخص كل شهر. ولكن بوصفي رئيس برنامج الأغذية العالمي، لا يمكنني أن أؤكد للمجلس أن كل المساعدات تذهب إلى من هم في أمس الحاجة إليها. لماذا؟ لأنه لا يسمح لنا بالعمل بشكل مستقل ولأن المعونة تحول ليتربح منها أو لأغراض أخرى أو لكلا الأمرين. وخلاصة الأمر هي أن الغذاء يؤخذ من أفواه الجياع من الفتيات الصغيرات والفتيان الصغار الذين يحتاجون إليه فقط للبقاء على قيد الحياة. وأود أن أذكر بضعة أمثلة فقط على الأدلة التي جمعناها.

في مدينة صنعاء، أخبرنا عدد المستفيدين أنهم لم يستلموا أي مساعدات غذائية. غير أن قائمة التوزيع احتوت على بصمات إبهامهم، وكأنهم استلموها. من الذي أخذ غذاءهم؟ لقد أجرينا مقابلات مع مستفيدين في سبعة مراكز في مدينة صنعاء. وأكد ما يصل إلى ٦٠ في المائة من المستفيدين أنهم لم يتلقوا أي مساعدة. أين ذهب غذاؤهم؟

وفي الوقت الذي شهدنا فيه تحسنا أوليا في أوائل عام ٢٠١٩، من خلال العمل الشاق الذي يقوم به مارتن غريفيث

ومارك لوكوك وليزا غراندي وغيرهم، ظهرت معلومات مقلقة ولا تزال تظهر. فعلى سبيل المثال، في صعدة، لم يتلق ٣٣ في المائة من الذين أجابوا على أسئلة دراستنا الاستقصائية أغذية في نيسان/أبريل ٢٠١٩. وفي الـ ٦٠ يوما الماضية فقط، اكتشف خطنا الساخن ونظام رصدنا أكثر من ٣٠ حالة اختلاس محتملة للأغذية في الأجزاء التي تسيطر عليها سلطات صنعاء من اليمن. وعلاوة على هذا، عُطل ما مجمله ٧٩ في المائة من المراقبين من الأطراف الثالثة و ٦٦ في المائة من زيارات الرصد والمراقبة التي يقوم بها موظفو برنامج الأغذية العالمية، في صعدة. وأود أن أكون واضحا – إن التحويل، على الرغم من أنه في الغالب يتم في المناطق التي تسيطر عليها حركة أنصار الله – لا يقتصر على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ولكن عندما نواجه تحديات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، نتلقى تعاونا لمعالجة المسائل على نحو متواصل.

إن مساعدتنا الغذائية يجري التلاعب بها، ويتم منعنا من معالجة الأمر. وإن لم نفعل شيئا، هل يعني ذلك أننا نتغاضى عنه؟ هل نحن طرف فيه؟ هل لم نعد محايدين؟ إن الإنسانية هي السبب في وجودنا في اليمن في المقام الأول. وهي السبب الذي يجعل العالم والعديد من الدول الممثلة في هذه القاعة اليوم يقدمون لبرنامج الأغذية العالمي أكثر من ١٥٠ مليون دولار شهريا لإطعام الجوعى اليمنيين. فعندما تذهب المساعدة الغذائية إلى الأشخاص ذوي النوايا الخبيثة، وعندما لا تصل إلى المعوزين، هل نكون خذلنا البشرية؟

لا يمكننا أن ندع هذا الأمر يستمر. لقد حاولنا كل خيار ممكن لحل هذه المسألة على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية. وظللنا نتحاور ونتفاوض مع قيادة أنصار الله فقط ليدعونا نقوم بواجبنا ونصل إلى أشد الناس ضعفا في اليمن. فالأمر ليس أكثر تعقيدا من ذلك.

لقد ناشدت، شخصيا، عبد الملك الحوثي زعيم أنصار الله. وقد استجاب في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، بأفضل الطرق وأحرزنا بعض التقدم. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ و ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وقعنا اتفاقات مع سلطات صنعاء بشأن تسجيل المستفيدين واستهداف المستفيدين والاستدلال البيومتري. وكان ذلك تقدما هائلا. وقد بدا كما لو أننا قد نتمكن من المضي قدما. ولكن في كل مرة كنا نقترب فيها من وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ الفعلي، تظهر عقبة جديدة.

وبعد حوار مستفيض، كتبت مرة أخرى إلى السلطات، طالبا أفعالا لا أقوالا. طلبت منهم الوفاء بالاتفاقات التي وقعوها. وقلت لهم إذا لم نتلق هذه التأكيدات، فسنبدأ تعليقا تدريجيا للمساعدات الغذائية، على الأرجح بنهاية الأسبوع. وإذا ما شرعنا في عملية التعليق، فإننا سنواصل برنامجنا التغذوي للمصابين بسوء التغذية من الأطفال والنساء الحوامل والأمهات الجدد، وكذلك سنواصل الضغط للحصول على اتفاق.

إننا نريد أن نحل هذه المسألة على وجه السرعة حتى يتسنى للناس أن يحصلوا على المساعدة التي يحتاجون إليها والعون الذي يستحقونه. حينئذ يمكننا العودة إلى أداء عملنا المعتاد، الذي نقوم به في جميع أنحاء العالم مع أكثر من ٨٠ أو ٩٠ مليون شخص في أصعب الأماكن على وجه الأرض. ونستطيع استهداف المستفيدين والتسجيل باستخدام الاستدلال البيولوجي، حسب الاقتضاء، للتأكد من حصول المستفيدين بحق على الدعم الذي يحتاجونه. وما لم يكن الأمر كذلك، سننظر في توسيع نطاق التعليق ليشمل مناطق أخرى يكون خطر تحويل وجهة المساعدات فيها مرتفعا. ولا نريد أن نفعل ذلك؛ إنه يتعارض مع علة وجودنا تماما. وكل ما نطلبه أن تسمحوا لنا بالقيام بما نقوم به في أنحاء أخرى من العالم. إن مبادئنا الإنسانية – الأداة ذاتها التي تمكننا من القيام بعملنا في أكثر الأماكن تعقيدا – تتعرض للإخلال بها إن لم يسمح لنا بتحديد من هم الأكثر احتياجا إلى مساعدتنا بشكل مستقل. لدينا الخبرة، ولحسن الحظ، لدينا الأموال للإبقاء على اليمنيين الذين يعانون على قيد الحياة.

واسمحوا لي أن أكون واضحا بجلاء هنا: إن الأطفال يموتون الآن ونحن نتكلم بسبب هذا التدخل وعدم تمكننا من الوصول إليهم. وأعتقد أن هناك عناصر من قيادة أنصار الله الذين يريدون المضي قدما وفعل ما هو صائب. أنا أصدق ذلك حقا. لكن، كما في كل حرب، هناك من يودون الاستفادة من هذا الوضع، وسيبذلون قصارى جهدهم للعرقلة والتأخير. وهم يعرفون أن الأطفال يموتون. ويعرفون أن الأسر تعاني لأنها لا تتحصل على الغذاء الذي تحتاج إليه. ولا ينبغي لأحد يرتبط بالأمم المتحدة أن يقف مكتوف الأيدي بينما يحدث ذلك. وهذا الأمر لا يتعلق باليمن فقط، بل إنه يتعلق بنزاهة الأمم المتحدة بأكملها والمنظومة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وهذا الأمر على المحك. ونحن لن نستسلم. فما زال يحدوني الأمل في إحقاق ما هو حق، وأن القيادة الحوثية ستفعل الصواب. نحن لا نطلب من حركة أنصار الله أي شيء خلاف السماح لنا بالقيام بعملنا.

واسمحوا لي أن أختتم بقصة قصيرة. لا أعرف كم من الحاضرين شاهدوا العرض الخاص ”٦٠ دقيقة“ بشأن الأطفال الجياع قبل نحو عام ونصف العام، والذي كان قاتما للغاية وورَّط جميع الأطراف. وأجرى سكوت بيللي مقابلة مطولة مع العديد من الأشخاص، بمن فيهم أنا شخصيا. في النهاية، وبينما كان يغلق الميكروفون، نظر إليَ. عرفت سكوت من الماضي، من الحياة السياسية. قال:

”أيها المحافظ، لديكم أروع عمل على وجه الأرض، أنتم تُبقون الناس على قيد الحياة“.

قلت،

”سكوت، أنا أفعل ذلك. أنا حقا لديّ أفضل عمل على وجه الأرض. لكن أريد أن أقول لك شيئا لم يخطر لك ببال، وسوف يزعجك. للأسف، إنني لا أخلد للنوم كل ليلة وأنا أفكر في الأطفال الذين أنقذناهم؛ أنا أذهب للنوم ليلا وأنا مشغول الفكر بالأطفال الذين لم نتمكن من إنقاذهم. عندما لا تتوفر لدينا إمكانية الوصول أو الأموال التي نحتاج إليها، يتعين على فريقي اختيار الأطفال الذين سيُطعمون وأيهم لن يُطعم، وأي الأطفال يعيشون وأيهم يموت. سكوت، هل يروق لك هذا العمل؟“

قال سكوت وهو ينظر إليّ:

”يا إلهي، لم أفكر في ذلك أبدا“.

قلت،

”سكوت، للأسف، عليّ أن أفكر في ذلك كل يوم وكل ليلة.“

في اليمن، نحن محظوظون بما يتوفر لدينا من الأموال التي نحتاجها، ولا ينقصنا إلا الوصول فحسب. نحن لا نتخذ هذا القرار بسهولة. وأتوسل إلى الحوثيين وكل من يعنيهم الأمر أن يبذلوا قصارى جهدهم ليسمحوا لنا بعمل أفضل ما يمكننا عمله – إنقاذ الأرواح.

الرئيس: أشكر السيد بيسلي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها شخصيا خلال رئاستكم، سيدي الرئيس، أود أن أرحب بكم في هذا المنصب وأتعهد بدعم المملكة المتحدة للكويت خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر سلفكم.

هذه مجموعة صعبة للغاية من القضايا، كما سمعنا اليوم بصورة جلية. وأريد أن أبدأ بتوضيح مدى دعمنا للأمم المتحدة. نحن ندعم المبعوث الخاص مارتن غريفيث واللواء لوليسغارد،

ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ورئيس برنامج الأغذية العالمي. وأعتقد أنني أتكلم باسم مجلس الأمن بأكمله عندما أقول ذلك، بناء على مناقشاتنا حتى الآن.

عندما لا تحدث على أرض الواقع أمور يجب أن تحدث على الأرض، فإن الأشخاص المسؤولين عن ذلك – عن عدم المضي قدما، وعن منع الوصول ومنع حصول من يتضورون جوعا على المساعدة – يجب أن يدركوا أنهم لا يعملون ضد شعب اليمن وضد الأمم المتحدة فحسب، بل ضد مجلس الأمن وممثليه في نيويورك أيضا، بالنظر إلى أن المجلس مكلف من الأعضاء بصون السلم والأمن الدوليين. لذلك، أدعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها للعمل مع هؤلاء الممثلين على أرض الواقع، بالنيابة عنا جميعا والأمم المتحدة. وأود أن استرعي الانتباه إلى حقيقة أن المجلس استطاع أن يتحدث بصوت واحد في هذا الصدد في بيانه الصحفي (SC/13834) الصادر في ١٠ حزيران/يونيه. ولذلك، أكرر أن على جميع الأطراف واجب التعاون مع ممثلي الأمم المتحدة في الميدان. وسأعود إلى مسألة المساعدات وتحويل وجهتها لاحقا، إذا سُمح لي.

أريد أن أتكلم عن التصعيد العسكري. فمن ناحية، من اللافت للنظر أن اتفاق الحديدة قد صمد حتى الآن، ونحن بحاجة إلى أن يستمر صموده. نحتاج إلى أن يستمر السيد غريفيث واللواء لوليسغارد في عملهما المهم للغاية لأنه، مهما كانت المشاكل في اليمن، فإن صمود الاتفاق مهم جدا بالنسبة لنا.

غير أن التصعيد الأخير للتوتر مقلق للغاية. وأريد أن أدين هجوم الحوثي على مطار أبها. أصيب ٢٦ مدنيا بجروح. أريد أن أعرب عن القلق إزاء الصلة الظاهرة بين الحوثيين وإيران. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لحث جميع الأطراف على إبداء ضبط النفس والامتناع عن الأعمال العسكرية الانتقامية. فالتصعيد لا يخدم المصالح الطويلة الأجل لأي طرف من الأطراف. وليس في صالح الاستقرار والأمن الإقليميين. وليس في مصلحة شعب اليمن بكل تأكيد.

فيما يتعلق بالحديدة، فإن إعادة النشر الأولية لقوات الحوثي من موانئ الحديدة ورأس عيسى والسليف أمر طيب جدا، ولكن نحتاج إلى أن يستكمل الحوثيون العملية من خلال إزالة الألغام والمظاهر العسكرية. ونحتاج إلى انخراط الطرفين بشكل بناء مع الأمم المتحدة، كما قلت آنفا، للتعجيل بتنفيذ اتفاق الحديدة. والعودة إلى العمليات العسكرية ستكون كارثية بحق الشعب اليمني.

نعلم جميعا – وأعتقد أن المجلس كان واضحا للغاية – أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في اليمن. ويجب ألا نغفل عن كيفية تمكين تلك الجهود السياسية الأوسع. وأعتقد أننا جميعا نعرف أن استئناف العملية السياسية ينبغي أن يتم بالترادف مع مواصلة تنفيذ اتفاق ستكهولم.

لقد كنت شديدة الاهتمام بما قاله السيد غريفيث عن تبادل السجناء والمحتجزين. وبالنظر إلى أهمية تلك المسألة وحدها بالنسبة لإحراز التقدم عموما، فلا بد لي من القول بأنني قد غمض عليّ نوعا ما فهم السبب الذي حال دون إحراز مزيد من التقدم. وعليه، آمل أن نتمكن من تناول تلك المسألة خلال المشاورات.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، فقد توسطت الأمم المتحدة لعقد اجتماع في عُمان بين المصرف المركزي في عدن وصنعاء، بما يمكن كلا الفرعين من وضع العناصر اللازمة لإدارة الإيرادات وفقا لأحكام اتفاق ستوكهولم. وأود أن أؤيد ما قاله المبعوث الخاص عن أهمية تحسين اقتصاد اليمن وضمان دفع رواتب موظفي القطاع العام في جميع أنحاء البلد. ونشجع الطرفين على مواصلة التعاون مع المبعوث الخاص على هذه المسألة والاجتماع مرة أخرى للسعي نحو التوصل إلى اتفاق. وأود أيضا أن أشدد

على أهمية تمكُّن البلدان المانحة من دعم الأمم المتحدة في ذلك الصدد، من حيث توفير العملات الأجنبية وتقديم المساعدات الإنسانية وتوزيعها على السواء كما سمعنا من السيد لوكوك. ومن المفارقات المريرة أن اليمن يعاني حاليا من أسوأ كارثة إنسانية في العالم، في حين أن النداءات الموجهة لا تزال تعاني من نقص التمويل. وفيما بيننا، ونناشد أيضا جميع أعضاء الأمم المتحدة، فذلك أمر ينبغي أن نصوِّبه. ومن جانبها قدمت المملكة المتحدة ما يزيد على نصف مبلغ ٣٠٠ مليون دولار الذي تعهدت به للمساعدة، وسنوفر المزيد من الأموال حيثما استطعنا.

وإذ أنتقل إلى ميدان العمل الإنساني، فإنني أعتقد أن الإحصاءات التي وافانا بها السيد لوكوك صادمة. وإذا ما استمرت هذه الحرب حتى عام ٢٠٢٢ هذا، فلا أعتقد أن هناك ما يكفي من نعوت المبالغة لوصف فداحة تكلفتها البشرية، وإنها لفادحة بالفعل بما فيه الكفاية. وأعتقد أنه يجب علينا نحن أعضاء المجلس، أن نضاعف جهودنا للمساعدة في دعم إيصال المساعدات الإنسانية. ولا ريب أن تلك المسألة التي أثارها السيد بيسلي بشأن التلاعب بالمعونة، أمر مثير للسخرية بل شرير على نحو ما. وعندما ينجلي الأمر كله سيذكر الشعب اليمني أولئك الذين سعوا إلى حرمانه من المساعدة. وبالتالي، فإن من المهم للغاية التصدي لهذا الأمر ومعالجته على وجه السرعة، ليس لأجل الشعب فحسب، بل لصالح مستقبل الاستقرار في اليمن أيضا. وينبغي أيضا أن ننظر في ما قاله السيد بيسلي بشأن وجود فصائل داخل الفصائل فيما يتعلق بمن يدعمون إيصال المعونة بشكل محايد ومن يعارضون ذلك.

ويحدوني الأمل في أن يتمكن أعضاء المجلس الآخرين من الانضمام إلي في دعم الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي، ودعوة الحوثيين للامتثال للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) وتيسير وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ومن الأهمية بمكان أن ننقل تلك الرسالة بقوة اليوم. وأشير إلى أن المشاكل لا تأتي جميعا من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين فحسب، ومن المهم توضيح ذلك. ولئن فهمت حديث السيد بيسلي على نحو صحيح، فإن هناك سبيلا لحل تلك المسائل الأخرى في الميدان، ما يعني أن مشكلة الحوثيين المشكلة هي العقبة الأكبر بوجه عام. ولذا، أناشد كل من لديه دافع ذاتي للعمل الإنساني في الميدان أن يتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، لمعالجة تلك المشكلة، ما دمنا قد سمعنا جميعا أنه ليس بوسع شعب اليمن أن يعاني أكثر مما فعل أصلا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطاتهم، وعلى جهود أفرقتهم التي لا تكل.

تقر الولايات المتحدة بمأساة هذه الأزمة من صنع الإنسان في اليمن، والتي لا تزال تتفاقم مع استمرار النزاع للسنة الخامسة. وندين بشدة الهجوم الصاروخي للحوثيين على مطار أبها في ١٢ حزيران/يونيه، الذي أدى إلى إصابة العديد من المدنيين الأبرياء. ويجب على الحوثيين تنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في السويد عوضا عن شن مثل هذه الهجمات. وما زلنا نسمع مرارا وتكرارا في المجلس القول بعدم وجود حل عسكري لهذا النزاع. ويجب على الحوثيون إبداء حسن النية في العملية السياسية والكف عن شن الهجمات بواسطة الطائرات المسيرة من دون طيار وغيرها من الهجمات الأخرى على إخوتهم من المواطني والجيران. ويجب على إيران الكف عن تزويدهم بالأسلحة التي تمكنهم من القيام بذلك. وتهدد الهجمات على جيران اليمن جيران بعرقلة التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة والأطراف المتنازعة ولا تخدم المصالح العليا لشعب اليمن.

ولا يزال هدف الولايات المتحدة في اليمن متسقا. ويتمثل في العمل مع شركائنا الدوليين من أجل تحقيق السلام والرخاء والاستقرار في اليمن. فذلك ما نركز عليه، وسنواصل دعم

المبعوث الخاص غريفيث، والفريق لوليسغارد، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي بيسلي. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ما برح المجلس يحث الحوثيين على الانتهاء من المرحلة الأولى من عمليات إعادة النشر التي بدأت في ١١ أيار/مايو، ما يدل على التزامهم بالتوصل إلى تسوية سياسية وبشروط اتفاق ستوكهولم. ومن الضروري أن تعمل الحكومة اليمنية والحوثيين معا بحسن نية مع السيد غريفيث والفريق لوليسغارد كيما يتسنى تنفيذ عمليات إعادة الانتشار في أقرب وقت ممكن. ويعني ذلك معالجة المسائل الخلافية التي تمنع إحراز المزيد من التقدم في الميدان، مع الاستمرار في ممارسة ضبط حتى لا يهدد القتال وقف إطلاق النار.

وقد سرّنا أن نسمع عن إحراز تقدم أولي فيما يتعلق بنشر مراقبين إضافيين من الأمم المتحدة المضي في حال تنفيذ عملية إعادة الانتشار على النحو المقرر. ويجب علينا جميعا الاستفادة من الزخم الناتج من ذلك التقدم. وينبغي أن يواصل المجلس تقديم الدعم الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص ولجنة تنسيق إعادة الانتشار في الميدان. ويجب على الأطراف أن تيسر وصول مراقبي الأمم المتحدة إلى اليمن بتوفير تصاريح المرور والممرات الآمنة.

ويعدُّ وقف إطلاق النار في الحديدة أحد أهم نتائج اتفاق ستوكهولم. وكان الهدف منه التشجيع على وقف تصعيد الأعمال العدائية على الصعيد الوطني. ولكنه أدى بدلا من ذلك كما سمعنا إلى إعادة انتشار القوات من الحديدة إلى ميادين قتال أخرى. ويهدد التصعيد الذي حدث في محافظتي الضالع وحجة وصول المساعدات الإنسانية ويحمل السكان على الفرار للنجاة بحياتهم. ويجب إنهاء القتال في جميع أنحاء البلد، وليس في الحديدة فحسب.

وإلى جانب الحديدة، يعيش المدنيون في بقية اليمن في حالة من اليأس، مثلما شددت الإحاطات المقدمة اليوم مرارا. وقد أبدت الحكومة اليمنية التزاما واضحا بالعلمية التي تقودها الأمم المتحدة. وندعو الحوثيين إلى أن يثبتوا للمجتمع الدولي جديتهم إزاء هذه العملية بإبعاد جميع الموظفين التابعين للحوثيين من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى بما يمكن من إنجاز المرحلة الأولى من عمليات إعادة الانتشار.

ونكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء تزايد الشكوك في وجود إصابات بالكوليرا هذا العام. وندعو جميع الأطراف إلى تقديم الدعم الإنساني، بما في ذلك عن طريق توفير التمويل الذي تم التعهد به في جنيف في شباط/فبراير. وندعو الأطراف أيضا إلى السماح بوصول الغذاء والرعاية الطبية والمأوى الآمن للمشردين في جميع أنحاء البلد. وتؤيد الولايات المتحدة الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لضمان وصول المعونة الإنسانية الحيوية لمن هم في حاجة إليها في جميع أنحاء اليمن، وفقا لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في النزاهة والحياد والاستقلال. وندعو سلطات الحوثيين إلى احترام تلك المبادئ، والتعاون مع برنامج الأغذية العالمي بغية التوصل إلى حل فوري. ونظرا لوجود ٢٠ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الغذائية العاجلة، وما يزيد على ٢٤ مليون آخرين بحاجة إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية، فإن من المهم ضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين إليها على الفور.

وختاما، فإن دعم الولايات المتحدة للمبعوث الخاص غريفيث والمقدم لوليسغارد سيظل ثابتا. فهم يعملون، إلى جانب موظفيهم ودوائر العمل الإنساني الدولي، دون كلل لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل سلمي دائم للنزاع وإنقاذ حياة اليمنيين. وتشيد الولايات المتحدة بالحكومة اليمنية لتعاونها في هذا المسعى، وتدعو الحوثيين إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات اليوم، الذين نؤيد جهودهم أيضا لأجل الاستعراض الشامل للحالة في اليمن. وتؤكد الإحاطات التي

استمعنا إليها للتو مجددا الحاجة إلى بذل جهود دولية موحدة لتعزيز التسوية السياسية وإنهاء النزاع والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في البلد.

وقبل أن أنتقل تناول النزاع في اليمن مباشرة، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء تصاعد التوتر في الخليج الفارسي. ونتوقع التحقيق على النحو الواجب في جميع الحوادث التي وقعت في المنطقة. تدين روسيا الهجمات على ناقلات النفط، ويجب تحديد هوية مدبّريها وإخضاعهم للمساءلة. ومع ذلك، نؤكد على أن التأجيج المصطنع للحالة والاستنتاجات المتسرعة وتوجيه الاتهامات لا يفضي إلى تحقيق دولي محايد بل إلى تسييسه وتقويض الثقة به. وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار وتقييم الحالة بحكمة. وفي هذا الصدد، نودّ أن نذكّر المجلس بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي طلب إلى الأمين العام العمل مع دول المنطقة لتطوير هيكل أمني للمنطقة. ونشير مرة أخرى إلى اقتراح روسيا بدء عملية وضع تدابير لبناء الثقة والأمن في الخليج العربي وفي نهاية المطاف في الشرق الأوسط بأسره. ولهذا تأثير مباشر على النزاع في اليمن، من بين أمور أخرى. إن تصاعد حدة الخطاب العدواني الاتهامي والإثارة المفتعلة للمشاعر المناهضة لإيران لهما تأثير مزعزع للاستقرار على الوضع المتوتر في المنطقة بأسرها ويمكن أن يقوّض جهودنا الدبلوماسية الجماعية ويبدد المكاسب التي تحققت بشأن مسألة اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة، مهما كانت صغيرة.

ومن مسؤوليتنا الجماعية دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث والفريق مايكل لوليسغارد، اللذين يقومان بعمل شاق لحمل اليمنيين على تنفيذ اتفاق ستوكهولم. لقد بدأت الأطراف في تنفيذ المرحلة الأولى من إعادة نشر القوات من موانئ الصليف والحديدة ورأس عيسى، وقد كان انسحابُ قوات حركة أنصار الله من جانب واحد خطوة هامة نحو تنفيذ الخطة الأوسع لفض الاشتباك بين الأطراف المتنازعة. وننوّه بالدور المتنامي الذي تضطلع به في هذا السياق بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وندعو إلى نشرها الكامل في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي سيمكّن من القيام عن كثب برصد الخطوات التي يجري اتخاذها لتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بموانئ البحر الأحمر. إن التقدم المحرز في الحديدة يجعل من الممكن المضي قدماً في تحقيق الجوانب الأخرى لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك تبادل الأسرى وتخفيف حدة التوترات في تعز، فضلاً عن المناقشات بشأن وضع إطار لتسوية سياسية.

وستواصل روسيا تقديم المساعدة في جهود الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحل الخلافات بين اليمنيين. ونودّ أن نشير إلى الدعم الذي يتلقّاه المبعوث الخاص من سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن المعتمدين لدى اليمن، وندعو جميع المهتمين باستعادة السلام بسرعة في اليمن إلى العمل بنشاط مع أطراف النزاع التي لها تأثير عليها لإقناعها بعدم جدوى الحل العسكري.

وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات، وفي ضوء عدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن، تزداد الحالة الإنسانية سوءاً كل يوم. ويعاني ثلثا السكان من الجوع وعدم إمكانية الحصول على الأدوية الضرورية وخدمات الحماية الاجتماعية الأساسية. إن الهياكل المدنية الأساسية مدمرة والاقتصاد الوطني في حالة انهيار. وكلما طال أمد الحرب كلما زادت صعوبة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وعلى غرار الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جيران اليمن المباشرين، ستستمر روسيا في القيام بدورها في مساعدة الشعب اليمني من خلال القنوات الثنائية وعبر المساهمة في أنشطة المنظمات الإنسانية الرئيسية. ونشدّد على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لسكان اليمن بغض النظر عمّن يسيطر على الأرض. وندعو جميع أطراف النزاع اليمني إلى كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق، وإلى الامتثال

للقانون الدولي الإنساني، والامتناع عن الاستخدام العشوائي للقوة والإضرار المتعمد بالبنية التحتية المدنية، لا سيما مرافق إنتاج النفط والنقل الجوي.

إن التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن أمر حيوي لا في الوقت الحاضر فحسب، بل وفيما يتعلق بمسائل المصالحة الوطنية في المستقبل. غير أن الجهود الإنسانية ليست علاجاً لجميع المشاكل ولا يمكن أن تكون. فالحل موجود حصراً في الساحة السياسية، ونعقد في هذا الصدد آمالاً كبيرة على جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وسوف ندعم السيد غريفيث في هذا الصدد ونساعده بنشاط.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن شكرنا على عقد هذه الجلسة الهامة وعلى الإحاطات الهامة التي قدمها كل من السيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي، الذين وصفوا من منظورات مختلفة تسلسلاً قاتماً للأحداث يتطلب الدعم العاجل من جانب المجتمع الدولي وعملاً متضافراً من جانب المجلس.

وتلاحظ بيرو مع القلق البالغ تفاقم العنف والمعاناة في مختلف أنحاء اليمن، ما أسفر عن وفيات جديدة في صفوف السكان المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال. وندين بشدّة الهجمات التي يشنّها الحوثيون، والتي ازدادت حدتها في الأسابيع الأخيرة وشملت استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار والقذائف ضد المناطق المأهولة بالسكان في المملكة العربية السعودية. ويحدونا الأمل في أن تخضع هذه الأعمال النكراء، التي يمكن أن تعتبر جرائم حرب، لتحقيقات شاملة تفضي إلى تحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ومع ذلك، فإن أي رد يجب أن يمتثل للقانون الدولي. ولا بدّ لنا من أن نؤكد مجدداً على أنه لا وجود لحلّ عسكري، وأن أي عمل عشوائي قد ينطوي على خطر مفاقمة الحالة الإنسانية الكارثية أصلاً ويعمل لصالح الجماعات الإرهابية، لا سيما عندما ترتكب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان طوال فترة النزاع.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزامن تصاعد العنف مع التقدم الإيجابي الأولي المحرز في عملية إعادة نشر القوات في موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وهو خطر يهدد إمكانية التوصل إلى حل سياسي. وفي هذا السياق، تؤكد بيرو مجدداً امتنانها ودعمها للجهود التي يبذلها السيد غريفيث مع جميع أطراف النزاع في اليمن لتقريبها من التوصل لحل سياسي شامل للجميع. ونرحّب أيضاً بحقيقة أن عمله قد تلقّى الدعم الثابت والإجماعي من المجتمع الدولي وأعضاء المجلس على وجه الخصوص. ويجب أن نؤكد على أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد تشكّل نقطة تحول في النزاع الدموي الذي طال أمده في اليمن، وأنه ما من ظرف يمكن أن يبرر التخلي عن الالتزامات المتفق عليها هناك. وفي هذا الصدد، نحثّ الأطراف على إعادة تأكيد التزامها بالحل السياسي الذي تروج له الأمم المتحدة، وعلى التصدي للصعوبات التي ستنشأ خلال تلك العملية المعقّدة بحصافة وحسن نية، وتجنب الأعمال الانفرادية التي تزيد من تقويض الثقة. لا بدّ من ترجمة الالتزام المتجدد المطلوب منها إلى إحراز تقدم جديد وملموس في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، فيما يتعلق بإعادة نشر القوات من ميناء الحديدة الحاسم الأهمية وتبادل الأسرى والالتزام بالتهدئة في تعز على السواء.

ونود أيضاً أن نسلّط الضوء على الروح المهنية والشعور بالواجب لدى موظفي بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وأن نؤكد على أهمية ضمان أن تقدّم سلطات الحوثيين التسهيلات اللازمة لنشر البعثة، بما في ذلك إصدار تأشيرات الدخول في حينها لأفراد البعثة وإعطاء ضمانات بسلامتهم وحرية حركتهم. وفي هذا الصدد، تؤيد بيرو تجديد ولاية البعثة، التي يحظى وجودها وفعالية دورها المثبّت للاستقرار بتقدير كبير.

تغدو جميع هذه الجهود على الصعيد السياسي أكثر ضرورة عندما يبدو أن الأزمة الإنسانية تتفاقم على أرض الواقع، كما ذكّرنا بذلك السيد لوكوك والسيد بيسلي. ويتمثّل هذا في الخطر المحدق بحدوث مجاعة واسعة النطاق يمكن أن تؤثر على ٨٠ في المائة من السكان اليمنيين، فضلاً عن الإبلاغ عن أكثر من ٣٦٤ ٠٠٠ حالة كوليرا جديدة حتى الآن هذا العام، ما يشير إلى انتشار كبير لهذا البلاء. ولذلك يجب أن نكون متسقين في مسؤوليتنا عن حماية أشد الناس ضعفاً. وهذا يعني إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تقديم المساعدة، بما يكفل عدم تحويل مسار المعونة الإنسانية أو إساءة استخدامها، وضمان حيز آمن للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية للقيام بعملهم ووضع شروط لمكان وشكل تلك المساعدة والمستفيدين منها. كما يطلّب أيضاً من المجتمع الدولي زيادة المساهمات الرامية إلى تحقيق الاستقرار وإعادة تنشيط الاقتصاد المحلي، بما أن عوامل مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة تزيد بصورة كبيرة من خطر المجاعة.

وسيواصل وفد بلدي العمل والكلام لإنهاء معاناة المدنيين ودعم كل الجهود الضرورية الرامية إلى تشجيع تخفيف حدة التوترات لتحقيق السلام والمصالحة في اليمن.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. تؤيد ألمانيا ما قيل، لا سيما ما قالته زميلتي، ممثلة المملكة المتحدة، في بداية الجلسة. وبعد الاستماع إلى البيانات السابقة، لا بد لي من القول إن المجلس متحد فيما يتعلق اليمن. وأعتقد أنه يجب علينا بذل قصارى جهدنا لتوليد زخم بشأن هذا الموضوع وأن نحاول كفالة إحراز تقدم على أرض الواقع.

أولا، أود أن أخبر مارتن غريفيث أن ألمانيا تؤيد الجهود التي يبذلها تأييدا تاما. ولدينا ثقة كاملة فيما يقوم به من عمل. وأذكر ما قاله مارك لوكوك في نهاية كلمته عندما ذكر فيلم Groundhog Day، وقال إنه يجب تغيير كل شيء من أجل التوصل إلى نتيجة. ولذلك، فإننا نؤيد أيضا ما طرحه من أفكار ومبادرات طالما أنها لا تخرج عن إطار الولاية والنظام الدولي القائم على القواعد. وتؤيد ألمانيا تماما العمل الذي يقوم به السيد غريفيث.

إنني أشعر ببالغ الإحباط دائما عندما أستمع إلى الإحاطات الإعلامية التي يقدمها السيد لوكوك – حوالي ١٥ إحاطة حتى الآن – نظرا لاستمرار تدهور الحالة. ولا أريد أن أكرر ما قلته آخر مرة. وتؤيد ألمانيا تماما السيد لوكوك وستفي بالتعهدات التي قطعناها في مؤتمر إعلان التبرعات. وقد أوفينا بتعهدنا بدفع مبلغ ١٠٠ مليون يورو – حوالي ١١٥ مليون دولار – ونخطط لتقديم المزيد. وأناشد جميع من شاركوا في ذلك المؤتمر الوفاء بالتعهدات التي قطعوها. وينطبق الأمر نفسه على أعضاء التحالف.

يسرني أن أرى ديفيد بيسلي هنا في هذه القاعة. وتؤيد ألمانيا العمل الذي يقوم به تأييدا تاما. كما أن ألمانيا كانت دائما شريكا موثوقا للغاية لبرنامج الأغذية العالمي. ونشعر بقلق متزايد إزاء ما أخبرنا به فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع. وبخصوص جماعة أنصار الله التي تعوق عمله، أتساءل: ما مدى الوحشية والخبث والأنانية التي تجعلهم يفعلون ما وصفه، إلى حد أنه يجد نفسه مجبرا على التفكير في وقف ما يقوم به من عمل؟ لا أريد أن أتكلم عن المنطقة الأوسع نطاقا؛ وسأركز على اليمن. ولا يسعني إلا أن أكرر ما قيل من قبل، وأناشد جميع من لديهم نفوذ على الأطراف ألا يدخروا وسعا لوقف النزاع.

وعلى نحو ما ذكر السيد كوهين، هو ومتكلمون آخرون، في بياناتهم، لا يوجد حل عسكري للمشكلة. وبدلا من أن نعي ذلك ونستأنف المفاوضات ونسمح بوصول المعونة الإنسانية، نسمع عن تصعيد عسكري. ولذلك، يجب أن نكون متحدين في إدانة هذا التصعيد. وينطبق ذلك أيضا على الهجمات التي شُنت على مطار في المملكة العربية السعودية. إن العمل العسكري لا يغير أي شيء في الميدان، وهذا سبب آخر لوقف التصعيد العسكري.

وفيما يتعلق بالتحالف، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بشن هجمات جوية على صنعاء وخارجها، مما تسبب في العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وكما هو الحال في معظم الحالات الإنسانية، فإن النساء والأطفال هم الضحايا. وننادي بالسماح لجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالوصول حتى تتمكن من القيام بعملها. ويجب على جميع الجهات الفاعلة في الميدان أن تحترم القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والنساء.

وأود أن أبرز أحد الجوانب التي ذكرها زميلي الروسي، الذي تكلم عن تحقيق المساءلة عن الهجمات التي شُنت في خليج عمان. فنحن ندين تلك الهجمات. وبخصوص التطورات في اليمن، يجب أن نسلط الضوء على مسألة المساءلة. وينبغي ألا تمر هذه الجرائم التي تُرتكب في انتهاك للقانون الدولي الإنساني دون عقاب.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه جزيل الشكر إلى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، على إحاطاتهم الإعلامية. ونعرب عن تأييدنا الكامل لهم.

وأود أن أكرر تأكيد دعم فرنسا الكامل للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث والفريق لوليسغارد. وقد تعهدنا جميعا بتقديم الدعم في آخر بيان صحفي صادر عن المجلس بشأن اليمن (SC/13834). ويحظى السيد غريفيث بكامل دعمنا وثقتنا.

من الواضح اليوم أن التقدم بطيء – بل بطيء للغاية – وأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فقد بدأت إعادة النشر الأولية للقوات في موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف في الشهر الماضي. ومن الضروري أن تواصل جميع الأطراف ما تبذله من جهود وأن تُعجل بها. وقام الفريق لوليسغارد بزيارة ميدانية مؤخرا للتحقق من إعادة النشر. وندعو الأطراف مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم، ولا سيما مرحلتي إعادة النشر المقررتين، وإلى مواصلة المشاركة الكاملة، بحسن نية، في لجنة تنسيق إعادة الانتشار وإلى التعاون مع المبعوث الخاص. ومن الواضح أن تلك نقطة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي يشكل وجودها في الميدان أمرا أساسيا لرصد إعادة الانتشار وتيسيره، تمشيا مع القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩).

وتعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة أمر حيوي. ومن المهم بصفة خاصة أن يتواجد جميع المراقبين المنصوص عليهم في ولاية البعثة في الميدان في أقرب وقت ممكن وأن تقوم مختلف وكالات الأمم المتحدة المعنية بتكثيف جهودها، وفقا لاتفاق ستوكهولم. وعلى نحو ما ذُكر، فإن على الأطراف ضمان سلامتهم وحرية تنقلهم.

إن الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص أكثر أهمية في سياق التدهور الأخير للحالة الأمنية الإقليمية. فاليمن يمثل في آن معا انعكاسا لحالة عدم الاستقرار المثيرة للقلق بشدة في المنطقة وأحد العوامل المسببة لها. والهجوم الأخير الذي أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عنه، والذي استهدف مطار أبها في المملكة العربية السعودية وأسفر عن إصابة أكثر من ٢٠ مدنيا بمن فيهم أطفال، أمر غير مقبول. ونحن ندين ذلك الهجوم بشدة. ومنذ ذلك الحين، أعلن الحوثيون أيضا مسؤوليتهم عن هجمات أخرى بطائرات مُسيرة من دون طيار، والتي اعترضت المملكة العربية السعودية بعضها. ولا بد من وضع حد لهذه الهجمات، وكذلك لنقل الأسلحة، بما فيها الأسلحة التسيارية، إلى الدول والجهات من غير الدول في المنطقة. ويجب أن تمتنع الأطراف عن أي تصعيد لا يؤدي إلا إلى تعريض اتفاق ستوكهولم للخطر،

ويهدد استئناف المحادثات التي يُنتظر أن تؤدي إلى التوصل لحل سياسي، ويزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة.

ولا ينبغي أن يجعلنا الاحترام النسبي لوقف إطلاق النار في الحديدة نغفل عن الخطورة البالغة للحالة الإنسانية، على نحو ما ذكر مارك لوكوك وديفيد بيسلي للتو. ويساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية. ونظرا لتصاعد حدة التوترات في اليمن والمنطقة، فمن المهم للغاية الآن أكثر من أي وقت مضى حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يتعرضون للخطر بشكل خاص. فهناك أكثر من مليوني طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. وندعو جميع الأطراف إلى بذل ما في وسعها لحماية الأطفال وضمان حصولهم على المساعدة التي تمس حاجتهم إليها.

وإذ أكرر ما أكد عليه المتكلمون السابقون، وخاصة الزميلين من المملكة المتحدة وألمانيا، أود أن أؤكد من جديد دعم فرنسا الكامل للجهات الفاعلة الإنسانية على جهودها الأساسية والمتميزة في هذا السياق البالغ الصعوبة. ويجب أيضا توفير الحماية لها. لقد شهدت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية والسلع التجارية، التي يجب أن تكفل، المزيد من التعقيد والعرقلة بسبب إغلاق الطريق بين عدن وصنعاء. وتطلبت الفيضانات أيضا استجابة إنسانية عاجلة، ونرحب بما أنجز من عمل في ذلك الصدد. وفي وقت يتعرض فيه البلد كله لخطر المجاعة، كما وصف السيد بيسلي، على الأطراف أن تبذل كل ما في وسعها لتيسير تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية.

ختاما، وبالنظر إلى التحديات والصعوبات الهائلة الماثلة أمامنا، من الأهمية بمكان ألا ننسى الهدف ذا الأولوية الذي يتعين تحقيقه، وهو استئناف العملية السياسية في أقرب وقت ممكن. إننا جميعا نعلم أن ذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما. فالنتائج الأولية التي تحققت في الحديدة يمكن أن تساعد على تهيئة زخم إيجابي نحو إيجاد حل سياسي. والحل العسكري لا يمكن، ولا يجب، أن يكون خيارا.

واستئناف المحادثات بشأن اتفاق سياسي شامل وجامع يأخذ في الحسبان مختلف الأطراف اليمنية الفاعلة، بمن فيهم النساء وممثلو المجتمع المدني، هو الفرصة الحقيقية الوحيدة لإنهاء النزاع والأزمة الإنسانية. وفي وقت من الواضح أن الحالة في اليمن مقلقة للغاية، يجب على المجلس أن يبذل كل ما بوسعه لإنهاء هذه الحرب البشعة والحفاظ على الزخم الذي بدأ في ستوكهولم. إن تعبئتنا وتوحيد صفنا هما أفضل ما لدينا للمضي قدما على هذا الطريق الصعب، وهو السبيل الوحيد لاستعادة السلام الذي يتطلع إليه اليمنيون.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والمؤثرة بشكل خاص عن آخر التطورات في الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. ونقدم لهم دعمنا الكامل.

بعد مضي أربع سنوات على بداية النزاع في اليمن، يبدو السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد بعيد المنال نظرا لكثرة التحديات الأمنية والإنسانية، وفي المقام الأول، عدم استعداد الأطراف المتحاربة لترجمة الالتزامات التي قطعت بحرية إلى إجراءات ملموسة بغية التغلب على الأزمة الخطيرة التي تواجه البلد. إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بهدف حل مسألة السيطرة على ميناء الحديدة بشكل نهائي، خير مثال على ذلك.

واليوم لا شك في أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في اليمن سلميا يعرقلها مناخ عدم الثقة السائد بين الحكومة والمتمردين الحوثيين. والعقبات المصطنعة الكثيرة

التي تضعها الأطراف على طريق تنفيذ التزاماتها يمكن أن تؤخر التنفيذ الكامل والشامل لاتفاق ستوكهولم. ذلك المناخ من انعدام الثقة المتبادل يؤدي إلى نتائج عكسية ويسهم في استمرار تدهور الحالة الأمنية في البلد حيث يواجه ١٠ ملايين شخص أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقا للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

بيد أن نجاح عملية استعادة السلام الدائم في اليمن لا يتوقف بوضوح على المشاركة المستمرة والمتعددة الأبعاد للأمم المتحدة فحسب، بل يتوقف، أساسا، على تعاون جميع الأطراف الفاعلة بحسن نية مع جميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان. ولذا فإن بلدي يكرر الإعراب عن دعمه الكامل للمبعوث الخاص مارتن غريفيث، وكذلك دعمه المستمر للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ولذلك نحث الأطراف اليمنية على مواصلة حوار بناء مع المبعوث الخاص بغية القيام بشكل مشترك بمعالجة جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق ستوكهولم.

ولذلك، من الأهمية بمكان مواصلة إعادة الانتشار الجزئي للقوات المسلحة. ومن الملح بصفة خاصة ضمان انسحاب الحوثيين من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، وفقا للمرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ستوكهولم. وكما أوضح السيد مارتن غريفيث والفريق مايكل لوليسغارد، ينبغي لعمليات إعادة الانتشار هذه أن تتيح للأمم المتحدة إيفاد أفرقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش بغية مساعدة سلطات الموانئ على زيادة قدراتها والقيام بعمليات التفتيش تمشيا مع اتفاق الحديدة.

ولذلك تدعو كوت ديفوار أطراف النزاع إلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار في مدينة الحديدة والمساعدة على إنجاز إعادة الانتشار المتبادل للقوات خارج موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. كما نحثها على تنفيذ بيان التفاهم بشأن مدينة تعز لفتح الممرات الإنسانية وتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاق بشأن تبادل ١٥ ٠٠٠ أسير بغية تعزيز الثقة بين الطرفين.

وبلدي يلاحظ أيضا ببالغ القلق إشارات الإنذار من الوكالات المتخصصة، التي تشير إلى استمرار تدهور الحالة الإنسانية وعودة ظهور الأمراض المتوطنة في اليمن نتيجة للانتهاكات المستمرة لوقف إطلاق النار. وفي سياق ترفع فيه وكالات الأمم المتحدة تقارير تفيد بأن هناك أكثر من ٣,٣ ملايين مشرد وأكثر من ٢٤ مليون شخص في حالة طوارئ إنسانية، فإن كوت ديفوار لا يسعها إلا أن تدين بشدة العقبات التي تعترض طريق إيصال المساعدات الإنسانية. ولذلك ندعو الأطراف اليمنية إلى التعاون مع الوكالات الإنسانية في ظل الاحترام الكامل لنص وروح القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بوصول برنامج الأغذية العالمي إلى مخازن مطاحن البحر الأحمر، حيث احتجز حوالي ٥١ ٠٠٠ طن من الحبوب المخصصة لـ ٣,٥ ملايين شخص طوال أشهر. ويمكننا الآن أن نأمل في أن يصل ذلك الغذاء إلى من هم في حاجة إليه، لا سيما النساء والأطفال. كما نحث المجلس على دعم مبادرات برنامج الأغذية العالمي لسد العجز في ميزانيته البالغ ٧٠٠ مليون دولار للفترة من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر.

وكوت ديفوار يساورها قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بتجنيد الأطفال الجنود في النزاع اليمني، الذي يسره تحديدا عدم التحاق أكثر من مليوني طفل بالمدارس وعدم الانتظام في دفع رواتب المعلمين.

وعلاوة على ذلك، فإن الهجمات التي شنت مؤخرا باستخدام الطيارات بدون طيار على الهياكل الأساسية لمطارات في المملكة العربية السعودية مسألة أخرى تثير قلق بلدي. وهذه الهجمات، التي أعلن المتمردون الحوثيون المسؤولية عنها، تشكل

عاملا في إمكانية تحويل النزاع اليمني إلى نزاع إقليمي مع ما يترتب عن ذلك من عواقب محتملة على الاستقرار الإقليمي، وعلامة أولية عليها. ولذلك فإن كوت ديفوار تدعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية، إلى تكثيف جهوده للتعجيل بتسوية النزاع اليمني.

وكما أكد بلدي مرارا في المجلس، فإن السلام عملية طويلة الأمد تتطلب الالتزام المستمر من الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، الذي عهد إليه بالمهمة النبيلة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب قبل كل شيء أن تدعم العملية إرادة لا تتزعزع لجميع أطراف النزاع للعمل نحو إيجاد تسوية سلمية للنزاع، مهما بلغت من التعقد. وفي وقت يدخل فيه النزاع في اليمن للأسف عامه الخامس من الجمود، على الحكومة والمتمردين الإقرار بأنه لا يوجد خيار عسكري وأن الحوار وحده هو الذي سيمكن من التوصل إلى حلول توفيقية جريئة للخروج من الأزمة بطريقة سلمية ودائمة.

السيد سينغر ويسينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما وافونا به من معلومات. في البداية، نود أن نشيد بالسيد غريفيث على القيادة التي أظهرها في هذه المرحلة الحساسة جدا من تنفيذ اتفاق استكهولم، وأن نعرب له عن دعمنا الكامل في دعوة الأطراف إلى التعاون البناء، بحسن نية وبدون شروط مسبقة لصالح أبناء شعبها.

تكلم السيد لوكوك مرة أخرى في بيانه عن جوهر هذا الصراع، أي الحالة الإنسانية التي تؤثر على ملايين البشر بعد سنوات من الحرب والانهيار الاقتصادي والمؤسسي. وقد لاحظنا أن القيود المفروضة على حركة الأصول والأفراد بسبب استمرار القتال، والبيروقراطية تشكل إحدى أكبر العقبات التي تواجه الوكالات العاملة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بإعلان أطراف الصراع عن أماكن بأنها مناطق عسكرية. ولا بد من تسريع حركة البضائع من ميناء الحديدة إلى بقية البلاد من أجل تخفيف معاناة السكان والتمكين من استخدام إيرادات الميناء لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الاقتصاد. وقبل كل شيء، يجب صرف الموارد المالية الموعودة من أجل الامتثال لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للتنفيذ من دون تأخير الاستجابة الشاملة التي تهدف إلى إنقاذ حياة الملايين من الناس.

لقد استمعنا باهتمام وقلق كبيرين إلى المعلومات التي قدمها السيد بيسلي اليوم. ونؤكد من جديد عدم تسييس وصول المساعدات الإنسانية أو استخدامها كسلاح من أسلحة الحرب. ويجب على جميع الأطراف أن تيسر جمع البيانات الموضوعية من أجل إعداد تقييمات موثوقة لاحتياجات الناس. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي التأثير على جميع أطراف الصراع للتمكين من وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو آمن، ومن دون عوائق.

نلاحظ بقلق تزايد الأعمال القتالية بين الطرفين وندينها، كما يتضح ذلك من الهجمات التي يشنها الجانبان. ويجب على الأطراف والدول التي تدعمها أن تفعل المزيد لحماية المدنيين. إن جميع الأعمال العسكرية الموجهة ضد المدنيين، أو الأماكن العامة، أو المساكن، أو المرافق الطبية والتعليمية، وكذلك إطلاق القذائف، ونشر الألغام المضادة للأفراد، كلها أعمال تتعارض مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهذه الأعمال يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية يتعين أن تحقق فيها المحاكم الدولية وتعاقب عليها.

أما فيما يتعلق بحالة الأطفال في هذا الصراع، فنسلّم بالجهود التي تبذلها حكومة اليمن لتحديد ٩٠ مركز تنسيق داخل القوات المسلحة اليمنية لتدريبها على تحديد هوية الأطفال داخل صفوفها وتوثيقها. وفي حين اتخذت الأطراف بعض التدابير للتخفيف من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد

الأطفال، لا يزال عدد الحالات يتزايد، ويُعزى ذلك أساسا إلى تجنيد الأطفال في الأشهر الأخيرة، وهو أمر غير مقبول. لذلك، نحض أطراف النزاع على إعطاء الأولوية لحماية الأطفال وضمان التحقيق في جميع الحوادث على النحو الواجب.

على الرغم من الصراع والخوف من الانتقام، لا يزال الشباب متفائلين ويشاركون في مجتمعاتهم المحلية، ويطمحون إلى إحلال السلام الدائم. ولذلك، نؤكد مجددا أن العنصر الرئيسي في استمرارية الحل السياسي يتمثل في المشاركة المجدية للنساء والشباب في عمليات حل النزاع.

أخيرا، نشيد بالعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يواجهون يوميا الجانب الإنساني لهذه الحرب. لا يزال المجلس متحدا في مواجهة هذه الحالة التي يعاني منها شعب اليمن، بينما يسلم بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل سوى حل سياسي يرسي، إلى الأبد، الأسس الكفيلة بإنهاء إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية وأكثرها مأساوية على الإطلاق.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطاتهم الإعلامية. تدعم الصين عمل المبعوث الخاص غريفيث في النهوض بالعملية السياسية في اليمن وتثني على الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي والوكالات الأخرى ذات الصلة، لما تبذله من جهود دؤوبة لتحسين الحالة الإنسانية في اليمن.

إن اتفاق ستوكهولم خطوة هامة نحو التسوية السياسية للقضية اليمنية. وبعد التوصل إلى الاتفاق، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨) لاعتماده. وينبغي تنفيذ اتفاق استكهولم تنفيذا صادقا. وبطبيعة الحال، بما أن الاتفاق ليس إلا إطارا، فمن الحتمي أن نواجه صعوبات وتحديات أثناء تنفيذه. ويجب أن نبني الثقة، ونتغلب على الصعوبات للدفع بتنفيذه في وقت مبكر.

لقد رأينا أنه بفضل جهود أطراف الصراع، أُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ الاتفاق، وأن وقف إطلاق النار في الحديدة مستمر إلى حد كبير، وأن عملية إعادة الانتشار أحرزت تقدما. ومع ذلك، ينبغي لنا أيضا أن ندرك أن الخلافات لا تزال قائمة بين الأطراف بشأن المسائل المعلقة، من قبيل تكوين قوات الأمن المحلية وتبادل الأسرى. ونأمل أن يعزز المبعوث الخاص، وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ولجنة تنسيق إعادة الانتشار، التنسيق وتعزيز جوانب التآزر لحل تلك المسائل.

يجب على الأطراف اليمنية أن تدعم هذه الجهود وأن تتعاون معها. وينبغي لمجلس الأمن أن يظل موحدا وأن يقدم الدعم السياسي، وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة. وتدين الصين جميع الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

في الآونة الأخيرة، قدم الأمين العام استعراضا لعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، على النحو الذي طلبه المجلس في القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩). ومنذ نشر البعثة، انخفض العنف العام في الحديدة، وما برحت عمليات البعثة فعّالة بوجه عام. ويتعين على الأطراف اليمنية أن تعزز التعاون مع الأمم المتحدة من أجل المساعدة في نشر البعثة وتيسيره.

تؤيد الصين الأطراف اليمنية على أساس قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي، وآلية التنفيذ التابعة لها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل في العودة إلى مسار الحوار، وحسم النزاع بالوسائل السياسية. وتجب حماية سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. ومن الضروري، في الأجل الطويل، استئناف المحادثات السياسية من أجل إحلال السلام والبحث عن حل شامل.

تشعر الصين بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن. فقد عانى الشعب اليمني أشد معاناة من الصراع والجوع والمرض والتشريد. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من

المساعدة وأن يفي بالتزاماته في الوقت المناسب. ويتعين على الأطراف المعنية أن تكفل وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن ليتسنى وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين إليها في جميع المناطق.

تتابع الصين بشكل وثيق أسعار المواد الغذائية في اليمن. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٧، أرسلت الصين سبع شحنات من الأرز إلى اليمن، بلغ مجموعها ٧٦٠٠ طن. وستواصل الصين تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن بأقصى ما لديها من قدرة.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أولا أن نعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد بيسلي، على الإحاطات المفصلة للغاية التي قدموها للتو وعلى الجهود المستمرة التي تبذلها أفرقتهم في اليمن. وتؤيد غينيا الاستوائية هذه الجهود وتثني عليها.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب التطورات في اليمن. لقد كان التوقيع على اتفاق ستكهولم في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تحت إشراف الأمم المتحدة ورعايتها، حدثًا غير عادي منذ نشوب النزاع الذي ما برح يدور لخمس سنوات الآن. ويرحب وفد بلدي بالزخم الذي تقوده الأمم المتحدة في تلك العملية الجديدة، كما يتضح من النشر المبكر لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن، فضلا عن شتى الدعوات لتنفيذه.

ويحدونا المزيد من الأمل عندما نسمع أنه قد جرى التقيد نسبيا بوقف إطلاق النار في محافظة الحديدة منذ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إذ يبدو أن أيا من الطرفين لم يحاول القيام بأي أعمال هجومية كبرى للاستيلاء على أراضٍ جديدة. ولا يمكننا، في سياق التقدم المطلوب تحقيقه لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، أن نغفل حقيقة أن جماعة الحوثيين قررت سحب عناصرها النظامية من مينائي الصليف ورأس عيسى وميناء ومدينة الحديدة الاستراتيجية في أيار/مايو الماضي. وفي هذا الصدد، نشيد بمكتب المبعوث الخاص وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة على هذه الخطوات الكبيرة، الأمر الذي نعتبره ثمرة للتعاون الناجح بين المكتبين. في الوقت نفسه، نود أن نشجعهما على مواصلة العمل مع الأطراف في هذا الاتجاه، لضمان المضي قدما بالعملية.

وعلى الرغم من أوجه التحسن التي لوحظت حتى الآن هذا العام، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق، إذ نضع في الاعتبار أن ذات التقارير التي نتناولها تفيد بأن هناك أماكن كان ينبغي أن تتمتع بالتقدم المحرز حتى الآن، لكنها للأسف، لا تزال عرضة لحوادث عنيفة وخطيرة، مثل عمليات تبادل إطلاق النار المباشر واستخدام القناصة. ويجب أن تتوقف الهجمات بالطائرات بدون طيار وغيرها من تلك الأفعال.

ونرى أنه يجب على الأطراف اليمنية المتنازعة أن تكفل الامتثال التام لجميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الحديدة، لأن هذا هو السبيل لكسر جمود هذه العملية الحساسة والنهوض بها. ويجب أن تأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لذلك الجيب في ضمان إيصال الإمدادات الإنسانية والتجارية إلى السكان. ومع ذلك، فإننا واثقون من أن الحضور النشط لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، من خلال تسيير دوريات الرصد التابعة لها، يمكن أن ينزع فتيل هذا التوتر وأن يؤدي إلى تهيئة مناخ جدير بالثناء.

ولا يزال الملايين من الناس يواجهون صعوبات خطيرة وكبيرة في الحصول على الإمدادات الأساسية، كما هو الحال بالنسبة لنقص الغذاء ومياه الشرب، الأمر الذي يعرض الناس، ولا سيما الأطفال، لخطر الإصابة بأمراض مثل الكوليرا، من بين أمور أخرى. وعلينا أن نضيف إلى كل هذا، الصعوبات الهائلة التي تواجه الوكالات الإنسانية في محاولة الوصول إلى أشد الناس احتياجا؛ فالصورة قاتمة وفوضوية. ولذلك، نأمل أن تحيط

حكومة اليمن وزعماء الحوثيين علما بهذا القلق الشديد، وأن يعملوا على إزالة البروتوكولات التي تعرقل تلك العملية وتعيقها.

أخيرا، وكما قلنا من قبل، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن كامل تأييدها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، على أمل أن تكون المكاسب التي تحققت في ستوكهولم مثمرة بقدر أكبر وأن تكون بمثابة مرجع لاجتماعات مقبلة. وفي هذا الصدد، نشجع المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن وجميع الوسطاء في اليمن على مواصلة العمل لإيجاد حل سياسي للنزاع. ويجب أن تشارك البلدان ذات النفوذ في المنطقة بوضوح في تلك العملية. وتعد وحدة المجلس بالمثل أمرا أساسيا.

وتكرر غينيا الاستوائية التأكيد على أنه لا يوجد أي حل عسكري لهذا النزاع، وهذا هو السبب في أنه يجب على طرفي النزاع، وهما حكومة اليمن والحوثيون، مواصلة العمل مع الأمم المتحدة في البحث عن الحل الوحيد الممكن، وهو الحل السياسي، والذي يجب أن يؤدي إلى المصالحة في اليمن.

السيد نتسواني (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد مارتن غريفيث؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك؛ والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي. ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وأن نثني على كل الجهود التي يضطلع بها من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة في اليمن.

ونحث أيضا كل الأطراف المشاركة في الحرب في اليمن على وقف الأعمال العدائية. إن إحراز تقدم في العملية السياسية متعثرٌ بفعل استمرار القتال، الأمر الذي لا يفضي إلى بناء الثقة كخطوة أولى نحو إيجاد تسوية عن طريق التفاوض. ويود وفد بلدي أن يتناول في مداخلته اليوم النقاط الثلاث التالية، وهي تنفيذ اتفاق ستوكهولم، والحالة الإنسانية، وأثر النزاع في اليمن على المرأة، ولا سيما الأطفال.

أولا، فيما يتعلق باتفاق ستوكهولم، نعتقد أنه بغية تحقيق السلام المستدام اليمن، فإن الخلافات فيما بين الأطراف لا يمكن حلها عسكريا ولن تعمل الأنشطة العسكرية إلا على تفاقمها. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها وفقا لتعهداتها بموجب اتفاق ستوكهولم. ويكتسي تنفيذ الاتفاق أهمية بالغة، لأنه سيساعد على بناء الثقة فيما بين الأطراف وتحسين فرص التوصل إلى اتفاق سياسي أوسع نطاقا. ومن الأهمية بمكان أن يسحب كلا الجانبين قواته من الحديدة وإنفاذ اتفاق ستوكهولم. والخطوات التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد مشجعة.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تدعو جنوب أفريقيا إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي يتناول الحاجة إلى تدفق الإمدادات الإنسانية وإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني بدون عراقيل إلى البلد وفي جميع أنحائه. ويتناول القرار أيضا ضرورة امتثال جميع أطراف النزاع للقانون الدولي الساري، والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك احترام وحماية المرافق الطبية والعاملين الطبيين وتيسير الوصول الآمن والسريع ودون عوائق لأفراد المساعدة الإنسانية والطبية إلى جميع المحتاجين. ومن الأهمية بمكان أن يتعهد المجتمع الدولي بتقديم التمويل الكافي لبرنامج الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن من أجل المساعدة في التخفيف من المحنة الإنسانية التي يعانيها الشعب اليمني.

وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجددا على أنه من المهم للغاية أن تدعم بعثة الأمم المتحدة توفير القدرات الكاملة لاتفاق الحديدة وأن تنفذ ولايته على وجه السرعة. ونلاحظ أيضا مع القلق أن العديد من اليمنيين لا يتلقون المساعدة التي هم في أمس الحاجة إليها، إذ لا يزال من الصعب للغاية على المنظمات والجهات الفاعلة في مجال تقديم المعونة الحصول على إذن لتقديم المساعدة الإنسانية في بعض المناطق. وفي هذا الصدد،

نؤيد الجهود التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضررين من النزاع.

ثالثا، فيما يتعلق بأثر النزاع على النساء والأطفال، نلاحظ مع الأسف تصاعد العنف على مدى الأسابيع القليلة الماضية، الأمر الذي يعرض اتفاق ستوكهولم للخطر. ونواصل دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة في المناطق المدنية، وإلى الحفاظ على حياة النساء والأطفال. وترسم التقارير الصادرة مؤخرا صورة قاتمة للحالة الإنسانية في البلد. إذ تضاعف معدل الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية، حيث ارتفع متوسط عدد المدنيين الذين يصابون أو يقتلون يوميا بنسبة الثلث، بما يبلغ مجموعه أكثر من ٥٠٠ قتيل.

وعلى المجلس أن يدعم اليمن لضمان أنه آمن للعيش فيه مرة أخرى عندما يُحل النزاع. وتشير الإحصاءات الواردة من مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن الأزمة في اليمن هي إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، مع اضطرار ٣ ملايين شخص إلى الفرار من ديارهم بسبب العنف المتزايد في البلد، واحتياج أكثر من ٢٠ مليون من اليمنيين المعوزين إلى المساعدة الإنسانية الفورية، كما أشار إلى ذلك السيد بيسلي في إحاطته. وتشمل هذه الأرقام النساء والأطفال الذين هم في الغالب أكثر المتضررين من النزاع.

وندعو الأطراف إلى توقيع وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيا لوضع حد للانتهاكات الجسيمة ومنع وقوعها، عملا بالقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، بوصف ذلك السبيل الرسمي والوحيد لرفع الأسماء من مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع الأمين العام على إدراج جميع الأطراف في الفرع ألف من مرفقات تقريره السنوي، استنادا إلى أنماط للانتهاكات ذات الصلة يمكن الوثوق بها بتحقق الأمم المتحدة.

وفي الختام، تواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى وقف الأعمال القتالية وخفض التوتر، مما سيجلب السلام والاستقرار الدائمين إلى اليمن والمنطقة ككل.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقاريرهم الشاملة. ونحن نقدر كثيرا العمل الذي يقومون به. كما نود أن نشيد بالتزام الأمين العام بمواصلة السعي للتوصل إلى حل سياسي لإحلال السلام في اليمن. إن زيارة السيدة ديكارلو الأخيرة للرياض للتباحث مع الحكومة اليمنية وإعلامها بتأكيد الأمين العام بأن الأمم المتحدة لا تزال ملتزمة باتفاق استكهولم، ولا سيما اتفاقية الحديدة، هي شهادة على هذا الالتزام. ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا القوي للعمل الذي قام به السيد غريفيث والفريق لوليسغارد. وأود التأكيد على ما قاله السيد غريفيث بشأن كون الحل السياسي المخرج الوحيد الممكن من هذا الصراع. ويجب أن نواصل الحوار مع جميع الأطراف ونطالب في الوقت نفسه بتنفيذ اتفاق استكهولم. ورداً على الإحاطة الإعلامية، تود إندونيسيا أن تؤكد ثلاث نقاط.

أولاً، نحن قلقون جدا جراء التوترات التي تشهدها المنطقة، وندين بشكل خاص الهجمات على مطار أبها في المملكة العربية السعودية التي وقعت يومي ١٢ و ١٦ حزيران/ يونيه. فهي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة وتعرض للخطر وقف إطلاق النار الهش في الحديدة. وعلاوة على ذلك، فقد تؤدي أية أعمال استفزازية إلى المزيد من التصعيد في أعمال العنف في أجزاء أخرى من اليمن. فالتكلفة الإنسانية بالفعل مرتفعة للغاية، وقد عانى الشعب اليمني الكثير. ونحن نتفق مع تقييم الأمين العام بأن أي نزاع مفتوح في الحديدة سيؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية تضر بالشعب اليمني بأكمله، وكذلك بالمنطقة. ويجب أن ننضم جميعًا إلى توافق الآراء بشأن منع نشوب صراع مفتوح في الحديدة، لأنها تشكل ممرا حيويا للمعونة الإنسانية.

ثانياً، لا يزال القلق يساور إندونيسيا جراء الحالة الإنسانية في اليمن. وكما ذكر السفير الألماني، يرسم كل تقرير نسمعه من السيد لوكوك والسيد بيسلي صورة من الحزن والكآبة. وأجد أن هذا الوضع قد استمر لفترة أطول كثيرا مما ينبغي. وقد لاحظنا أيضًا أن برنامج الأغذية العالمي قد نظر في تعليق المساعدات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن بسبب العقبات التي وضعت في طريقها، وأدت إلى منع العاملين في المجال الإنساني من الوصول وحرمانهم من حرية تحديد من يتلقى مساعداتهم الحيوية. إنه لأمر محزن للغاية أن يستخدم الطرف المسيطر على المنطقة المساعدات الإنسانية ويتلاعب بها. وتدعو إندونيسيا إلى حرية وصول موظفي برنامج الأغذية العالمي بدون عوائق، لتقديم المساعدة إلى من هم أحوج إليها. ومن المهم أن تتعاون الأطراف المسؤولة تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى. ولا يمكننا أن نقبل أية إعاقة للجهود المبذولة لتوفير الغذاء للأولاد والبنات الذين يموتون من الجوع. وكما ذكر السيد بيسلي في بيانه، ينبغي ألا يُسمح لأحد بتحديد من سيأكل أو لا يأكل، وهذا وضع مأساوي.

ثالثا، نود أن نؤكد مجددا دعمنا للمبعوث الخاص والتنفيذ الكامل لاتفاقية استكهولم، وكذلك لجميع الجهود المبذولة لمواصلة السعي للتوصل إلى حل سياسي للصراع في اليمن. كما نحث جميع أصحاب المصلحة على أن يظلوا ملتزمين بوقف إطلاق النار في الحديدة، وكذلك نحثهم على وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات اتفاق تبادل الأسرى ومذكرة التفاهم بشأن تعز. وأود التأكيد مرة أخرى على أنه لا توجد وسيلة لإنهاء وحل الأزمة في اليمن عدا التوصل إلى حل سياسي. والحرب ليست خيارا مرغوبا فيه لأي شخص في العالم، وقد ظل الشعب اليمني يأمل في تحقيق ما يبدو أنه حلم بعيد المنال بتحقيق السلام منذ ما يقرب من خمس سنوات، وهي بالفعل فترة طويلة للغاية. وكما قال الأمين العام في استعراضه لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (S/2019/485)، فإن البعثة تشكل أولوية رئيسية.

”لشعب اليمن ذاته الذي يرى في البعثة بارقة أمل في عملية التوصل إلى السلام على نطاق أوسع في البلد.“.

ونأمل في التمكن من إنشاء بعثة أوسع للأمم المتحدة خارج الحديدة لإعطاء المزيد من الأمل للمزيد من أفراد الشعب اليمني فور التوصل إلى حل سياسي. ويمكن تحقيق السلام إذا أبدينا جميعا إرادة سياسية.

السيد لويكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم. إنه لمن المحزن حقًا أن نسمع عن معاناة الشعب اليمني مرارًا وتكرارًا في هذه القاعة. وأود أيضًا أن أضيف أن الأمر أصبح محبطًا بشكل متزايد، لأن النتيجة هنا في الواقع هي إزهاق الأرواح البشرية التي تتعرض للهلاك إذا لم يتم إنهاء هذا الصراع. والأرقام التي قدمها السيد مارك لوكوك غنية عن الشرح. ولهذا السبب يتعين علينا ألا ندخر وسعا في مضاعفة الجهود التي نبذلها لكسر حلقة العنف المميتة هذه ووضع حد للمعاناة والأعمال العدائية المستمرة. وتواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم في هذا الصدد. ولذلك أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى – كما أكد كل وفد أخذ الكلمة حتى الآ اليوم – بالإعراب عن دعمنا الكامل والثابت، أولاً للمبعوث الخاص غريفيث وكذلك لوكيل الأمين العام لوكوك وبرنامج الأغذية العالمي أيضا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا العميق لجميع العاملين في الأمم المتحدة الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة في الميدان في اليمن.

وخلال جلسة الإحاطة الإعلامية السابقة عن الحالة في اليمن (انظر S/PV.8525)، رحبنا بالتقدم الأولي الذي أحرز في اتجاه المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات في الحديدة. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذا التطور الإيجابي يجب أن يتبعه بسرعة

إنجاز المراحل المتبقية من إعادة الانتشار. ونحث الأطراف على العمل بشكل بناء مع الفريق لوليسغارد لإكمال المفاوضات المعلقة وإتاحة التنفيذ الكامل لاتفاق الحديدة. لقد حان الوقت للأطراف لإظهار التزامها بنتائج المحادثات في ستوكهولم من خلال الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة، ومن ثم المضي في إعادة نشر القوات.

ومن الأهمية بمكان في رأينا زيادة بذل الجهود لإيجاد حل سياسي شامل للصراع في اليمن بينما ننتظر تحقيق المزيد من التقدم في الحديدة، وحسب فهمنا، فإن اتفاق ستوكهولم يشكل خطوة في ذلك الاتجاه. واستئناف المشاورات بمشاركة جميع قطاعات المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء والشباب، يمثل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة. وأريد أن أكرر أننا نؤيد بقوة المبعوث الخاص غريفيث في جهوده الرامية لتمهيد الطريق لاستئناف المفاوضات الرسمية، وندعو الأطراف إلى العمل بشكل بناء معه. ومما يشجعنا أيضا استمرار وحدة مجلس الأمن في دعمه للمبعوث الخاص، كما تم التأكيد على ذلك بوضوح خلال جلسة اليوم. وفي هذا السياق، نحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يهدد بتقويض العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وتدين بولندا بشدة جميع الهجمات على أراضي المملكة العربية السعودية، التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي للمملكة، ولها تأثير سلبي على الاستقرار الإقليمي بشكل أوسع نطاقا.

ويشكل إحراز التقدم في العملية السياسية في اليمن والتوصل إلى حل سياسي واسع النطاق، خطوتين ضروريتين وعاجلتين بشكل خاص إذا أردنا في نهاية المطاف أن نضع حدا للمعاناة الشديدة للشعب اليمني. ولا تزال الحالة الأمنية في جميع أنحاء المحافظات اليمنية تشهد تدهورا بسبب التصعيد الواسع النطاق للعمليات العسكرية، التي تتسبب في نزوح جماعي ووقوع أعداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين. وإذ أن الحالة الإنسانية لا تزال كارثية، فإن حياة ملايين اليمنيين، بمن فيهم ملايين الأطفال، تتوقف على إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية. ولذلك، نحث جميع الأطراف ونكرر دعوتنا إليها لأن تتيح وتيسر تدفق الواردات الإنسانية والتجارية، بما في ذلك نقل شحنات الوقود داخل البلد، وأن ترفع جميع القيود البيروقراطية من أجل ضمان وصول موظفي المساعدة الإنسانية بحرية ودون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. فأي شكل من أشكال منع إيصال المساعدة الإنسانية أو تحويل مسار الموارد أو التدخل في العمليات الإنسانية أمر غير مقبول.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء ما ورد في بيان السيد بيسلي من أن المساعدة الغذائية لا تذهب إلى الأشخاص الأكثر احتياجا لها، بل إن بعض الأطراف تحول مسارها. فذلك أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. وهو انتهاك لكل من القانون الدولي وقرارات المجلس، التي تشكل كذلك القانون الدولي. وإذ أكرر ما قالته وفود أخرى، فإن جميع الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات ينبغي تحديدهم ومساءلتهم.

ختاما، أود أن أعيد التأكيد على أنه يجب على جميع الأطراف أن تكفل، أولا وقبل كل شيء، حماية المدنيين، بمن في ذلك الفئات الأضعف، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تتقيد تماما بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

السيد بيكستين دو بيتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، على إحاطاتهم.

كما جاء في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (SC/13834)، نحيط علما على نحو إيجابي ببدء

إعادة نشر القوات الحوثية من موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى وندعو الحوثيين إلى تفكيك جميع الهياكل العسكرية في تلك الموانئ. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق الانسحاب تنفيذا كاملا وإلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وحل النقاط الخلافية المتبقية، بما في ذلك مسألة قوات الأمن المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا لا نزال ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكامله، بما في ذلك اتفاق تبادل السجناء ومذكرة التفاهم بشأن تعز.

وعلى الرغم من أننا نشهد مجرد بداية تنفيذ اتفاق الحديدة، فإن بلجيكا تشجع المبعوث الخاص على مواصلة التحضير للخطوات المقبلة في العملية السياسية. ونشدد على أهمية بدء عملية شاملة للجميع تشارك فيها النساء والشباب مشاركة مجدية، لتجسد بالتالي التنوع العرقي والجغرافي والسياسي لشعب اليمن. ويكتسي اتفاق الحديدة أهمية خاصة للحالة الإنسانية، ولكن حل النزاع يتطلب، بطبيعة الحال، التوصل إلى حل سياسي دائم وشامل للجميع. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل، في ذلك الصدد، للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث.

وتستمر أعمال العنف في باقي أنحاء البلد وتزيد من انعدام الثقة بين الأطراف. وكذلك يؤثر العنف على إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندين استمرار استهداف المدنيين في هذه الحرب المدمرة، بما في ذلك الهجوم الذي وقع مؤخرا على مطار أبها الدولي في منطقة عسير السعودية، والذي أعلن الحوثيون المسؤولية عنه. ويساور بلجيكا قلق بالغ إزاء تزايد التوتر في المنطقة. ونشدد على أن مسار الحوار هو الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى السلام والأمن الدائمين في المنطقة. وتعتقد بلجيكا أن للأمم المتحدة لها دور في دعم هذا الحوار.

ويلزم بذل جهود لتحسين الحالة الإنسانية، التي، كما سمعنا صباح هذا اليوم، لا تزال كارثية. ونشيد بالوكالات الإنسانية على عملها الرائع على الرغم من الصعوبات. ومن الضروري أن تقوم جميع الأطراف بتيسير وصول المساعدات الإنسانية وأن تحترم القانون الدولي الإنساني. وبصفة خاصة، ندين بشدة أي إساءة استخدام للمساعدات التي يجب أن تُقدم لمن هم في حاجة إليها. وما وصفه المدير التنفيذي، بيسلي، لتوه أمر غير مقبول.

وكذلك، سمعنا دعوة وكيل الأمين العام لوكوك إلى دفع التعهدات التي أُعلنت خلال مؤتمر إعلان التبرعات الذي عُقد في شباط/فبراير الماضي في جنيف، في أقرب وقت ممكن. وقد دفعت بلجيكا مساهمتها بالكامل. وندعو المساهمين الآخرين إلى أن يحذوا حذوها.

إن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون لهذا النزاع. وقد عقدنا اجتماعا، بصفتنا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، للفريق العامل يوم الجمعة الماضي بحضور نائب الممثل الدائم لليمن، والذي عرضت خلاله السيدة غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في اليمن. وسنيسر الآن، بناء على التقرير، مفاوضات بشأن استنتاجات الفريق العامل. ونكرر طلبنا إلى المبعوث الخاص غريفيث لإدراج تدابير لحماية الأطفال في أي عملية سلام.

أخيرا، نود أن نحث جميع أطراف النزاع المسلح على احترام التزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وعلى التعاون مع فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان، تعاونا كاملا وإتاحة كل ما يلزم من إمكانية وصول للتمكين من إجراء تحقيق فعال ومستقل.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الكويت.

في البداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للسيد مارتن غريفيث والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي على

إحاطاتهم، ونؤكد على دعمنا الكامل لجهودهم. سأركز في بياني هذا على موضوعين أساسيين، وهما التطورات السياسية والأمنية والتطورات على الصعيد الإنساني.

بعد التفاعل الذي أبداه مجلس الأمن فيما يتصل بالدفع قدما بتعزيز الحل السياسي القائم على الحوار الذي ترعاه الأمم المتحدة من خلال اتخاذه بالإجماع للقرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و٢٤٥٢ (٢٠١٩)، اللذين صادقا على اتفاق ستوكهولم بشقوقه الثلاثة، المتمثلة في اتفاق الحديدة واتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين، وتفاهمات تعز، فإن المتتبع لمجريات التطورات السياسية للأزمة اليمنية يجد أنها ارتهنت خلال فترة الستة أشهر الماضية بوقوعها في دوائر الجمود والبطء والاجتزاء في تنفيذ الالتزامات والتعهدات،

ولم يشهد اتفاق ستوكهولم، رغم مضي تلك المدة، أي إجراءات بناءة تقود إلى تحقيق المقاصد المرجوة منه. فما زالت تعز تعاني من آثار الحصار المفروض عليها منذ ما يتجاوز أربع سنوات، ذلك الحصار الذي يسطر أمام المجتمع الدولي كل يوم المعاناة المتزايدة لسكانها من المدنيين، نساء وأطفالا. حيث لم تشهد أي إجراءات ملموسة نحو تحقيق أو حتى البدء في تنفيذ تفاهمات تعز، بالإضافة إلى اتفاق تبادل الأسرى والمعتقلين، الذي وعلى الرغم من الاجتماعات المتوالية للجنة الإشرافية المعنية بمتابعة التنفيذ، فإن أعمال تلك اللجنة واجهت العديد من التحديات التي عمدت إلى إبطاء وتيرة اجتماعاتها وساهمت في تعطيل تنفيذ الاتفاق المتصل بإطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى والمختطفين والمختفين قسرا.

وفيما يتصل باتفاق الحديدة، والذي يشتمل تنفيذه الكامل على أبعاد إنسانية والمبني على التفاهمات والاتفاقات التي أقرتها لجنة تنسيق إعادة الانتشار خلال اجتماعاتها المتعددة والتي أسفرت عن اتفاق لتنفيذ مرحلي لإعادة انتشار القوات خارج مدينة الحديدة وبشكل يضمن وجود إشراف ورقابة وموافقة لجنة تنسيق إعادة الانتشار بأطرافها الثلاثة.

ونود أن نؤكد أن ما تم إجراؤه خلال الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو من انسحاب أحادي الجانب من موانئ الحديدة والسليف ورأس عيسى، والتي تأتي كجزء من المرحلة الأولى من مفهوم العمليات، يجب أن تراعي وجود دور محوري للجنة الثلاثية للمراقبة والإشراف، وبما يمكن الحكومة اليمنية من ممارسة دورها السيادي في عملية المراقبة على عملية إعادة الانتشار في مدينة الحديدة.

ونجدد إيماننا واقتناعنا بأنه لا حل عسكري للأزمة، ونعيد التأكيد بأن الأهمية تكمن في التنفيذ الكامل والملموس لجميع عناصر اتفاق ستكهولم الثلاثة، باعتبار ذلك المسار الأمثل والذي يمهد للأرضية الملائمة نحو استئناف الجولة القادمة من المشاورات والتي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة.

وعل صعيد متصل بالتطورات الأمنية، فإن دولة الكويت تدين بأشد العبارات استمرار الاعتداءات التي تعرضت لها المنشآت المدنية والحيوية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والتي كان آخرها استهداف جماعة الحوثي صالة الركاب في مطار أبها الدولي، والذي خلف ٢٦ مصابا، بينهم نساء وأطفال، معربين عن صادق مواساتنا للضحايا ولحكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة وتمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين. ونؤكد دعمنا الكامل للمملكة ولكافة التدابير التي تتخذها لحفظ أمنها واستقرارها وسلامة أراضيها. إن استمرار الاعتداءات من قبل جماعة الحوثي على الأراضي السعودية هو تهديد صريح ومباشر للأمن والاستقرار الإقليميين، ومدعاة حقيقية لتفعيل تدابير حظر الأسلحة الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، سنعمل مع أعضاء مجلس الأمن لإصدار بيان يدين هذا الهجوم.

بالنسبة للأوضاع الإنسانية، نجدد تأكيدنا على ما تحمله المقاصد النهائية لاتفاق ستكهولم من أبعاد إنسانية ترمي إلى تخفيف حدة الآثار الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق، مثل فتح ممرات آمنة أمام المساعدات الإنسانية لكافة المناطق المتضررة والأكثر احتياجا، وتمكين الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، التي تحتوي على كميات كبيرة من الحبوب كفيلة بإعاشة ٣,٧ مليون نسمة خلال ٣٠ يوما، والذي أبدت الحكومة اليمنية، منذ بداية الاتفاق، استعدادها لتقديم التسهيلات المطلوبة للوصول الآمن إلى هذه المطاحن وفتح الطرق أمام المساعدات الإنسانية، رغم التحديات الأمنية الكبيرة التي تواجهها.

وفيما يتصل بالأزمة الإنسانية الصعبة التي يواجهها اليمن، والتي تزايدت حدتها بعد الانقلاب على الشرعية، وعلى الرغم من التفاعل الكبير الذي أبداه المجتمع الدولي بتعهداته المعلنة بدعم خطة الاستجابة الإنسانية – الذي تعهدت فيه الكويت بالمساهمة بمبلغ وقدره ٢٥٠ مليون دولار – نعرب عن القلق الشديد مما جاء في إحاطة السيد بيسلي اليوم، التي أشار خلالها إلى وجود تحديات جسيمة تسهم في عرقلة وإعاقة نشاط عملياته على الأرض من قبل جماعة الحوثي في المناطق الخاضعة لسيطرتهم وبصورة قد تكون لتعليق البرنامج لأنشطته في بعض تلك المناطق. ونشدد على ضرورة تحرك مجلس الأمن لوضع حد لهذه الانتهاكات المزمنة لمسارات المساعدات الإنسانية.

ولا بد لنا من الإشادة بالجهود التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنساني وبالدور الإيجابي للحكومة اليمنية، من خلال استمرارها في دفع الرواتب للعاملين في القطاع العام والمتقاعدين، إضافة إلى الجهود المتواصلة للجنة الاقتصادية التابعة لها عبر التسهيلات الممنوحة لضمان تدفق شحنات الوقود إلى البلاد.

وفي الختام، نجدد دعوتنا للأطراف اليمنية للتنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم الخاص بمدينة الحديدة وموانئها الثلاثة، واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهمات بشأن تعز، وبما يؤدي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية أتقدم إليكم، سعادة السفير العتيبي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم ولدولة الكويت الشقيقة كل التوفيق والنجاح. كما أتقدم بالتهنئة لدولة الكويت على رئاستها الناجحة لاجتماعات مجلس الأمن الرفيعة المستوى خلال هذا الشهر، برئاسة معالي الأخ صباح خالد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت (انظر S/PV.8548)، واعتماد البيان الرئاسي بالإجماع فيما يتعلق بتعاون المجلس مع الجامعة العربية (S/PRST/2019/5).

لقد عبرت الحكومة اليمنية عن كامل حرصها وتعاونها الإيجابي مع جهود الأمين العام عبر مبعوثه الخاص لليمن، السيد مارتن غريفيث. وقدمت الكثير من التنازلات وأبدت المزيد من المرونة وتعاملت مع كل تلك الجهود بانفتاح ومصداقية وشفافية بهدف الوصول إلى سلام شامل ومستدام لإنهاء الصراع في اليمن مبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ورفع معاناة الشعب اليمني الصابر والانتقال إلى مرحلة بناء اليمن الاتحادي الجديد الذي يلبي تطلعات هذا الشعب في بناء دولته المدنية الديمقراطية الحديثة التي تتحقق فيها العدالة

والمواطنة المتساوية والشراكة الوطنية والتداول السلمي للسلطة واحترام القانون والمؤسسات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، شاركت الحكومة اليمنية في كل مشاورات السلام، برعاية الأمم المتحدة، مع الانقلابيين وهي مدركة بأن هذه الجماعة المسلحة والمتمردة لا تؤمن بالسلام ولا بالحوار، وإنما كان الهدف من مشاركتها، وبتوجيه ودعم من إيران، هو استغلال الوقت واستثمار معاناة الشعب اليمني وتحقيق مشروعها السلالي العقائدي الطائفي وتأجيج الصراع وزرع بذور الفتنة الطائفية والتمييز والتحريض عليه، وتمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع اليمني وتدمير مقدراته الاقتصادية، وتنفيذ الأجندة الإيرانية في اليمن وفي المنطقة وزعزعة الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقيام تلك الميليشيات بارتكاب الانتهاكات والممارسات التي بلغت حدا يصعب السكوت عليه، وضربت بكل ما تم الاتفاق بشأنه عرض الحائط، وتجاهلت كل التنازلات والمرونة التي قدمتها الحكومة اليمنية، واستمرت في حربها وعرقلتها لكل جهود السلام وتنفيذها للاتفاقات وفق مفهومها الضيق والخاطئ، متجاهلة جهود مجلس الأمن والأمم المتحدة، ومحاولتها البائسة للسيطرة على الموانئ ومدينة الحديدة، خلافا لنص وروح اتفاق ستكهولم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفي الوقت الذي تسعى الأمم المتحدة إلى تنفيذ اتفاق الحديدة، تؤكد الحكومة اليمنية على أهمية معالجة بقية مكونات اتفاق ستكهولم، وعلى وجه التحديد، اتفاقية تبادل الأسرى والمعتقلين والمختطفين تعسفيا والمخفيين قسريا والواقعين تحت الإقامة الجبرية، ورفع الحصار عن مدينة تعز.

لقد قدمت الحكومة اليمنية كل التسهيلات لمبعوثي الأمين العام منذ بدء المشاورات، بهدف إنجاح مهامهم للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وآخرها ما قدمته الحكومة، ولا تزال، من تعاون ودعم كامل لجهود المبعوث الخاص، السيد مارتن غريفيث، لإحراز تقدم على كل المسارات وتنفيذ اتفاق ستكهولم المتصل باتفاق الحديدة، رغم تعنت وصلف الميليشيات الحوثية المتمردة وعدم التزامها بتنفيذ بنود ذلك الاتفاق والالتفاف عليه من خلال قيامها بتنفيذ انسحابات وهمية ومسرحيات هزلية في مخالفة واضحة وصريحة لكل الاتفاقات والتفاهمات الموقعة، وخروج عن نص وروح اتفاق ستكهولم. وتؤكد الحكومة اليمنية مجددا حرصها على خيار السلام وإنهاء الصراع في اليمن على أساس المرجعيات المتفق عليها، رغم كل العراقيل التي تخلقها الميليشيات الحوثية المسلحة، والعودة إلى مسار تلك المرجعيات والاتفاقات. وتؤكد أهمية الالتزام بتنفيذ مفهوم العمليات لإعادة الانتشار وتعزيز الآلية الثلاثية للتحقق والتفتيش في أي عملية انتشار، والتي أكد عليها فخامة الأخ عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، لمعالجة المسائل الأمنية. ورحب بهذه الرؤية المبعوث الخاص مارتن غريفيث واللواء مايكل لوليسغارد، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار الهادفة للتحقق والرقابة على مستوى تنفيذ إعادة الانتشار من قبل جميع الأطراف، لأن أي خطوة تتجاهل هذه الآلية الثلاثية لا تساعد على بناء الثقة ولا تخدم عملية السلام، بالإضافة إلى احترام المسارات القانونية وإزالة كل العوائق والعراقيل التي تحول دون قيام الأجهزة الأمنية والإدارية بمهامها وفقا للقانون اليمني ونص وروح اتفاق ستوكهولم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، بشأن الوضع في اليمن.

وفي هذا الصدد نرحب بزيارة السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ولقائها بفخامة رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه، واستجابة الأمين العام وتأكيده التزام الأمم المتحدة بمرجعيات الحل السياسي في اليمن والتنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم قبل المضي قدما نحو مشاورات قادمة، وأهمية وحتمية الرقابة الثلاثية على كافة عمليات إعادة الانتشار.

إن أي مشاورات قادمة ستكون ليست ذات معنى ولا جدوى لها دون تنفيذ اتفاق ستوكهولم بكافة مكوناته، وعليه فإن أي مشاورات قادمة ترتبط بتنفيذ اتفاق ستوكهولم الخاص بتنفيذ إجراءات بناء الثقة.

إن الانسحاب أحادي الجانب من قبل المليشيات الحوثية المسلحة الذي لا يستجيب لنص وروح اتفاق ستوكهولم ويعدُّ مخالفا لمفهوم العمليات المتفق عليه غير واقعي وحقيقي، حيث أكدت تلك المليشيات على بقاء عناصرها ومسلحيها في الموانئ خلافا لما أعلنته قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٥ أيار/مايو (انظر S/PV.8525) حيث شدد قادة الميليشيات على تعزيز مواقعهم العسكرية في موانئ الصليف ورأس عيسى والحُديدة في خطوة الهدف منها السيطرة والاستيلاء على إدارة الموانئ وخداع وتضليل المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر، والتهرب من استحقاقات السلام وتنفيذ الاتفاق وممارسة أساليب المماطلة والمراوغة واستغلال الوقت، وإطالة أمد معاناة الشعب اليمني. ويقوم العاملون في تلك الموانئ وأنصار تلك المليشيات بترديد الصرخة الحوثية والهتافات الإيرانية. كما نؤكد على أهمية الضغط على المليشيات الحوثية لفتح المعابر في المدينة وإزالة العراقيل وتسهيل عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

إن العنوان الأكبر الذي حمله المبعوث الخاص منذ بداية مهمته هو البدء بخطوات بناء الثقة التي تضمّنها اتفاق ستوكهولم، والذي يراوغ الحوثيون في تنفيذه منذ أكثر من ستة أشهر. إلا أن تلك الخطوات لم تُنفّذ لأن السلام ليس ضمن أولويات المليشيات الحوثية، ولا تنفيذ الاتفاقات، بقدر ما هو عنوان لقتل اليمنيين أو حكمهم وتنفيذ مشروعهم السلالي الطائفي، والمشروع الإيراني لزعزعة أمن واستقرار المنطقة. وإن أي خطوة تقوم على أساس خاطئ ستكون النتائج خاطئة وأي فعل أحادي لا يخضع لآلية الرقابة بمشاركة الحكومة اليمنية ولا يلتزم بمفهوم العمليات المتفق عليه والتفاهمات السابقة فهو أمر غير مقبول ولا يشجع على عملية السلام ولا يخدم أيضا إجراءات بناء الثقة.

تبذل الحكومة اليمنية كل الجهود لتطبيع الأوضاع الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين اليمنيين وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية رغم كل الصعوبات والتحديات التي تواجهها الحكومة اليمنية وأبناء الشعب اليمني جراء انقلاب المليشيات الحوثية المسلحة. وتقوم الحكومة اليمنية بدفع مرتبات الموظفين في القطاع ا لعام ومرتبات المتقاعدين في جميع محافظات الجمهورية، بما في ذلك المحافظات الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية الانقلابية، ومرتبات موظفي الجهاز الحكومي في محافظة الحُديدة، فيما لا تزال المليشيات الحوثية ترفض توجيه إيرادات المناطق التي تقع تحت سيطرتها إلى البنك المركزي في عدن أو فرعه في الحُديدة.

وفي هذا الصدد، نطالب المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية بتقديم كل الدعم اللازم، والوقوف إلى جانب الشعب اليمني في هذه الظروف الصعبة لتجاوز محنته واستعادة دولته ومؤسساته الشرعية.

إن المليشيات الانقلابية الحوثية تصر على استغلال الوضع الاقتصادي واحتياجات المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وعلى جر الاقتصاد الوطني إلى مرحلة الانهيار الكلي، والضغط على جميع المؤسسات المالية والجمعيات المهنية المختصة بقوة السلاح وتحت التهديد لتبرير أعمالها وخدمة مصالحها وتوظيف انهيار قيمة العملة الوطنية والمضاربة بها لتنفيذ مخططها الأساسي المتمثل في المتاجرة والمزايدة السياسية بمعاناة الشعب اليمني أمام المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية، وتحميل الحكومة مسؤولية تداعي الوضع الإنساني المترتب عن ذلك.

وتقوم المليشيات الحوثية بإعاقة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الفئات المحتاجة، وتعيق مرور قوافل المساعدات الإنسانية، وتتدخل في توزيع المساعدات الغذائية واختيار

المستفيدين منها. وندعو مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى وضع حد لهذه الخروقات، ما من شأنه أن يسمح للمنظمات الدولية بتحديد واستهداف الفئات الأكثر تضررا وضمان استفادتها من المساعدات الغذائية والسماح للمنظمات الدولية بتلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة اليمنية تعبّر عن دعمها لجهود برنامج الأغذية العالمي، والرسالة المحزنة والكئيبة التي أوصلها المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في إحاطته لهذا المجلس هي خير دليل على تلك الممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها الميليشيات الحوثية. ماذا تتوقعون من مليشيات تخطف لقمة العيش من أفواه المواطنين، من أفواه الأطفال من أفواه اليتامى، والنساء والأطفال، وتعمل على عرقلة وصول المساعدات الإنسانية، هدفها الأساسي هو حكم الشعب اليمني أو قتل الشعب اليمني. لا تؤمن بالسلام ولا بالحوار، لديها الأجندة المعروفة، أجندتها الطائفية وممارسة التمييز العنصري في إطار المجتمع اليمني.

إننا نؤكد على أهمية إرسال رسائل واضحة للتعامل مع هذه الانتهاكات والخروقات. وعلينا الابتعاد عن تلك الرسائل الغامضة التي ترسل رسائل خاطئة للمليشيات الحوثية وتمكّنها وتشجعها على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والخروقات وارتكاب المزيد من المراوغات وتضليل هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي.

تستمر الانتهاكات والجرائم البشعة التي ترتكبها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران بحق المدنيين، ومن بينهم النساء والأطفال، في انتهاك صارخ لقواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويأتي ذلك في انعكاس طبيعي لصمت المجتمع الدولي عن تحمُّل مسؤولياته الأخلاقية وواجباته القانونية تجاه حماية المدنيين، بل وعجزه عن اتخاذ خطوات أكثر صرامة في ظل استمرار المليشيات الحوثية بارتكاب الانتهاكات والجرائم الفظيعة بحق الشعب اليمني.

وتجدد الحكومة اليمنية دعوتها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه ممارسات تلك الميليشيات واستهدافها للأحياء السكنية والمدنيين العزل، بما في ذلك النساء والأطفال. كما أودّ هنا أن أشير إلى أن الشعب اليمني يعاني من كارثة مخفية، ليس من الكارثة والأزمة الإنسانية التي كانت بسبب انقلاب الحوثيين وحسب، بل هناك كارثة مخفية قد يجهلها المجتمع الدولي ويجهلها هذا المجلس، وهي تتمثل في زراعة أكثر من مليون لغم أرضي وعبوات ناسفة زرعتها الميليشيات الحوثية منذ بداية انقلابها. وهذه الكارثة المخفية حصدت وستحصد أرواح المئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وستصيب الآلاف منهم بعاهات مستديمة، وتشكّل هذه الكارثة تهديداً خطيراً على حياة المدنيين خلال العقود القادمة قبل أن يتم إزالتها بالتعاون مع المجتمع الدولي. وهذه الكارثة لم تحدث في أي بلد منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي ما يتعلق بناقلة النفط ”صافر“ الراسية قبالة سواحل الحُديدة، وجّهت الحكومة اليمنية رسالة عاجلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ونسخة منها إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، وحذّرت من تدهور الحالة الفنية لهذه الناقلة، وما سيسببه تسرّب النفط من كارثة إنسانية وبيئية. وعبّرت الحكومة اليمنية عن كامل دعمها واستعدادها للتعاون في تقييم حالة هذه الناقلة وصيانتها. ولكن من يعرقل الوصول إلى هذه الناقلة هم الحوثيون أنفسهم.

إن استمرار الميليشيات الحوثية باستهداف المنشآت المدنية في المملكة العربية السعودية، وآخرها استهداف مطار أبها الدولي في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والممرات البحرية الدولية، بدعم وتوجيه من النظام الإيراني، يعكس مدى الخطورة التي باتت تشكلها هذه الميليشيات المتطرفة. وتمثّل هذه الأعمال

الإرهابية تحدّياً صارخاً للمجتمع الدولي ورسالة واضحة للعالم بأن هذه المليشيات لا تؤمن بالسلام وليس لديها الرغبة والاستعداد للاستجابة لمتطلباته، وتطلب الحكومة اليمنية من هذا المجلس اتخاذ كافة الإجراءات الصارمة والضرورية ضد هذه المليشيات والقوى الداعمة لها.

في الختام، لقد حان الوقت لقيام هذا المجلس بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته بشأن الصراع في اليمن، وإلزام الميليشيات الحوثية بالتنفيذ الكامل لتلك القرارات، بهدف تحقيق السلام المستدام وإنهاء الانقلاب وآثاره، ورفع المعاناة الإنسانية عن كاهل الشعب اليمني، بسبب الحرب التي شنّتها تلك الميليشيات المسلّحة والمتمردة، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.